الـــــــــجمهورية الـــــجزائرية الـــــــديمقراطية الـــــــشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الـــــتعليم الـــــعالي و الـــــبحث الـــعلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر

العنوان

انعكاسات التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2017-2021

من إعداد الطالبين :

- حمزة علان.

- محمد بابو .

لجنة المناقشة:

- د . عبد اللطيف مصيطفى	رئيسا.
- د. عباس بوهريرة	مشرفا.
- د . حمزة عمي سعيد	مناقش.
- الأستاذ مسعود بن جواد	مشرف مساعد.

السنة الجامعية: 2021/2020

إهـــــداء

نـــــحمد الله تـــــعالى أن وفقنا لإتمام هـــذا العمل، كما نهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- عائلاتنا الكريمة كل واحد باسمه.
- إلى أساتذتنا.
- إلى زملائنا في الدراسة والعمل.
- إلى من سيقرأ هذا العمل ويستفيد منه.

حمزة ــ

محمد

شكر و تقدير

بادئ ببدأ نشكر الله تبارك وتعالى أن وفقنا لانجاز هذا العمل.

نشكر الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و تأطيرنا في هذا العمل.

نشكر أيضا إلى كل الأساتذة الذين أطرونا.

و الشكر موصول إلى كل موظفي جامعة غرداية وعمالها.

حمزة

ـــ محمد

الـــملخصات

الملخص:

إن بحوزة الحكومات العديد من الخيارات والبدائل المالية لتغطية وتصحيح العجز على مستوى الموازنة العامة للدولة، وهذا من خلال سياسة نقدية خاصة بكل بلد.

ومنذ سنة 2014 التي تميزت بانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والتي كان يعتقد أنها ظرفية وعابرة، واجهت الجزائر صعوبات في التمويل دفعت بالحكومة إلى البحث عن حلول نقدية غير تقليدية، أو ما يسمى "بالتمويل غير التقليدي" أو "التمويل عن طريق الإصدار النقدي".

أمام هذا الوضع، اختيار الحكومة هذا النوع من التمويل لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية حفاظا على السيادة الوطنية، حيث بتاريخ 11 أكتوبر 2017 صدر القانون 17-10 المتضمن التعديل الإستثنائي للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والذي اكتنفته أخطارا جمة.

من خلال دراستنا لانعكاسات هذا النوع من التمويل على النمو الاقتصادي، والتي إعتمدت على قراءة للنتائج، توصلنا إلى أن: على الرغم من أن التمويل غير التقليدي يمثل في حد ذاته حلا ظرفيا لتغطية عجز الموازنة على المدى القصير خصوصا ما تعلق بتغطية الدين العمومي الداخلي، إلا أن الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل على المدى البعيد خصوصا ما تعلق بانخفاض نسبي للقدرة الشرائية للمواطن نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى انخفاض النمو في المجمعات النقدية.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية غير التقليدية، تمويل غير التقليدي، نمو إقتصادي.

Résumé:

Plusieurs alternatifs et choix financiers s'offrent au gouvernement pour couvrir et corriger le déficit budgétaire au niveau de la balance publique, à travers une politique monétaire propre à chaque pays.

Dès l'année 2014 qui a connu la chute des prix du pétrole dans les cours internationaux, une chute que l'on pensait être temporaire, l'Algérie a confronté des difficultés en matière de financement, ce qui a poussé le gouvernement à la recherche solutions monétaires non-conventionnelles, ainsi nous pouvons cite « le financement non-conventionnel » ou la « planche à billets ».

Devant cette situation, le gouvernement a choisi ce type de financement pour sursoir le recours à l'endettement extérieur en préservant sa souveraineté nationale, et en date du 11 octobre 2017, la loi 17-10 a été publiée portant une modification exceptionnelle à l'ordonnance 03-11 relatif à la monnaie et au crédit qui n'est guère sans risques.

Selon notre étude qui a mis l'accent sur les retombés de ce genre de financement sur la croissance économique, nous sommes arrivées à: bien que le financement non-conventionnel constitue une solution pour corriger le déficit budgétaire à cours terme, notamment en ce qui concerne la couverture de la dette publique intérieure, reste que cette solution pour les uns est une source de problèmes pour les autres au long terme: les non-adeptes de cette solution monétaire avancent ces arguments notamment la baisse de la très significative

du pouvoir d'achat du citoyen résultant de la baisse du taux de la croissance économique, ainsi que, la baisse significative des masses monétaires.

Mots-clés: La politique monétaire non-conventionnelle, le financement non-conventionnel, la croissance économique.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل غير التقليدي و النمو الإقتصادي.	43-16
المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية و الموازنة العامة.	28-17
المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي محدداته و نماذجه	35-29
المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية.	42-36
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لإنعكاسات التمويل غير التقليدي على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2017-2021 .	61-45
المبحث الأول: الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي.	52-46
المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي المضمون و النتائج.	61-53
الخاتمة العامة.	66-63
قائمة المراجع.	72-68
الفهرس	75-74
الملاحق	

المـــــقدمة الـــــعامة

المقدمـــــة العامـــة:

عرفت السنوات الأخيرة منذ حلول الأزمة المالية العالمية إتجاه بعض الدول المتقدمة إلى التخلي عن أدوات السياسة النقدية التقليدية، و تبني العديد من أدوات السياسات النقدية غير التقليدية، وأعطيت لها تعبيرات اقتصادية مختلفة مثل: سياسة سعر الفائدة الصفرية (ZIRP)، التيسير الكمي (QE) ، التيسير الائتماني (CE)،.....، وهذه الأدوات استهدفت تخفيف العواقب الناجمة عن الإنهيار المالي والنقدي، وتيسير التعافي الاقتصادي والتمكن إلى حد ما من كبح آثار و تداعيات الأزمة.

في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل كبيرة منذ بداية الأزمة البترولية لسنة 2014، والتي كان يعتقد أنه ظرفية و عابرة ، أدت هذه الأخيرة إلى انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك التجارية، واستمرار تآكل احتياطي الصرف مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، زيادة على تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري، حيث سجلت الجزائر تراجعا في الميزان التجاري وميزانية الدولة، تفاقم الدين العمومي الداخلي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، والتي أدت بدورها إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

وأمام هذا الوضع الاقتصادي ، لجأت الحكومة إلى تبني برنامج إصلاحات هيكلية شامل حيث اعتمد في بداية الفصل الثاني من سنة 2015 على "ترشيد النفقات العمومية" من خلال السيطرة على مستوى الإنفاق الذي سيسمح بالإستدامة الميزانياتية والذي إرتكز على:

- ✓ إجراءات تجميد مشاريع التجهيز العمومي غير المنطلقة[1] والتي بدأت سنة 2015 .
- ✓ إجراءات تسقيف النفقات العمومية لسنتي 2016 و 2017 [2] .

واستكمالا لهذه الإصلاحات الهيكلية، تم استحداث المادة 120 ضمن قانون المالية لـــسنة 2017 [3] والتي نصت على أنه " لا يمكن لآمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلاّ في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع و قطاع فرعي في إطار قوانين المالية".

---

[1] التعليمة رقم 1356 / و أ بتاريخ 2015/08/01 الصادرة عن الوزير الأول **المتضمنة إجراءات التجميد.**

[2] تيليكس رقم 6865/ و م / م ع م بتاريخ 2016/12/11 الصادر عن وزارة المالية المتضمن تسقيف النفقات العمومية بعنوان سنة 2016، و تيليكس رقم 6910/ و م / م ع م بتاريخ 2016/12/13 الصادر عن وزارة المالية المتضمن **تسقيف النفقات العمومية بعنوان سنة 2017**،

[3] القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 **والمتضمن قانون المالية لسنة 2017** – الجريدة الرسمية لسنة 2016 العدد 77.

وبهدف تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية لجأت الحكومة إلى خيار آلية التمويل غير التقليدي كآلية مرافقة و التي أدرجت بموجب التعديل الذي مس الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض لا سيما المادة 45 مكرر التي كانت بمثابة هدم لكل الإصلاحات التي كانت ترمي لمنح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد من خلال استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، و هو التعديل الذي يسمح لبنك الجزائر بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية، من أجل تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعـــم موارد صندوق الاستثمار الوطني، وكذا تجنب الاستدانة الخارجية وضمان استمرار برامج التنمية المتبعة.

في هذا الإطار قامت السلطات العمومية بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلاد وهذا الموقف ظل مستمرا إلى غاية اليوم حيث صرح رئيس الجمهورية[1] بأن هذا الإجراء يهدف أساسا إلى الحفاظ على السيادة الوطني، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى أداة تـــمويل تحت مسمى آلية التمويل غير التقليدي (Le Financement non conventionnel) ، للإشارة فإن دولة الجزائر ليست السباقة لمثل هذا النوع من التمويل، فقد لجأت الكثير من الدول إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياستها العامة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان... من خلال اللجوء إلى البنك المركزي ليعدل أسعار الفائدة حتى تكون مدفوعات الفائدة منخفضة في صالح الحكومة، ولكن يبقى وجـــــه المقارنة ضعيفا و غير متجانس مع الاختلاف الهائل بين البنية التحتية الاقتصادية، المالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

1- إشكالية الدراسة:

إن شروع بنك الجزائر بعملية شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية بشكل مباشر قد يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي خلال رفع المستوى المعيشي للأفراد في الوقت الحاضر، الأمر الذي سينعكس على الأجيال في المستقبل و التي ستعيش بموارد مالية محدودة نتيجة ارتفاع سقف الضرائب لتسديد فوائد الدين الحكومي.

هذا الطرح يقودنا إلى التساؤل الرئيسي التالي:

[1] مقتطفات من **اللقاء الخاص لرئيس الجمهورية** مع قناة الجزيرة بتاريخ 08 جوان 2021 على الساعة 23:05 – موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية على صحفة الفيس بوك.

ما مدى انعكاس آلية التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية للفترة 2017-2021؟

من خلال السؤال المحوري يمكن اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ نجاعة آلية التمويل غير التقليدي في التأثير على مؤشر النمو هل تكون ظرفية أم دائمة ؟
- ✓ هل كان لتبني آلية التمويل غير التقليدي خيارا حتميا على الحكومة لزيادة الكتلة النقدية؟
- ✓ هل تمكن بنك الجزائر جراء استخدام آلية التمويل غير التقليدي من تغطية الدين العمومي الداخلي ؟
- ✓ ما مدى تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية المرافق بتنفيذ آلية التمويل غير التقليدي؟

2- فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن الــتساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة، تم صياغة عدد من الفرضيات كالآتي:

- ✓ نجاعة آلية التمويل غير التقليدي في التأثير على مؤشر النمو ظرفية.
- ✓ لم يكن تبني آلية التمويل غير التقليدي خيارا حتميا على الحكومة لزيادة الكتلة النقدية.
- ✓ تمكن بنك الجزائر بصفة كلية جراء استخدام آلية التمويل غير التقليدي من تغطية الدين العمومي الداخلي.
- ✓ لم يتم التنفيذ الكامل لبرنامج الإصلاحات الهيكلية المرافق بتنفيذ آلية التمويل غير التقليدي.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ التعرف على آلية التمويل غير التقليدي كآلية من آليات السياسة النقدية غير التقليدية.
- ✓ الآثار الناجمة عن قيام بنك الجزائر بالإقراض مباشرة من الخزينة العمومية.
- ✓ الأهمية التي يكتسبها الموضوع من خلال دراسة الجانب النظري، والوقوف على الواقع الحقيقي للاقتصاد الجزائري في ظل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.
- ✓ بحكم المجال المهني: تخصص الطالبين في مجال المالية العامة في الوظيفة العمومية.

4- أهمية الدراسة:

نظرا لخصوصية وحداثة الموضوع وأهميته، يتم في هذه الدراسة:

- ✓ إبراز أهمية ودور آلية التمويل غير التقليدي خلال الأزمة النفطية والمالية الوطنية و آثارها على النمو الاقتصادي.

- ✓ تحليل لمؤشر النمو و المجمعات النقدية استنادا لنشرات بنك الجزائر.
- ✓ دارسة انعكاس هذه الآلية على الدين العمومي الداخلي من خلال دراسة حالة لميزانية التجهيز للدولة المسجلة بعنوان ولاية غرداية.

5- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- ✓ الالمام بالجانب النظري لآلية التمويل غير التقليدي في الجزائر.
- ✓ التعرف على بعض انعكاسات آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال القراءة التحليلية للنتائج.
- ✓ التعرف على الإصلاحات الهيكلية التي اتبعتها الجزائر لتفادي الآثار الناجمة عن هذه الآلية.

6- منهج الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي، أي قراءة للنتائج المترتبة عن تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي وهذا بتفسير العلاقة بين هذه الآلية كـمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع.

كما تدعم الدراسة بالبيانات المتحصل عليها من طرف بنك الجزائر من أجل معرفة مدى فعالية آلية التمويل غير التقليدي لمواجهة الأزمة.

7- حدود الدراسة:

ككل دراسة هناك حدود زمنية و مكانية، يمكن عرضها فيما يلي:

- ✓ الحدود المكانية: تم اختيار دولة الجزائر بغرض إجراء دراسة تحليلية وتطبيقية، نظرا لكونها الدولة المغاربية و الإفريقية السباقة لتبني آلية التمويل غير التقليدي.
- ✓ الحدود الزمنية: شملت الدراسة إحصائيات من بنك الجزائر و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021.

8- هيكل الدراسة:

انطلاقا من المبررات السابقة، تمت هيكلة خطة الدراسة ضمن مقدمة عامة، فصلين، بالإضافة إلى خاتمة عامة تحتوي على أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول بعنوان" **الإطار النظري لمتغيرات الدارسة**"، حيث قـسم إلى 03 مباحث، الأول حول مفهوم السياسة النقدية التقليدية، أهدافها و أدواتها، الثاني مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية، شروط تنفيذها و أدواتها، والمبحث الثالث طرق تمويل العجز في الموازنة العامة.

الفصل الثاني بعنوان " **الدراسة التحليلية لانعكاسات التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2017-2021** " ، حيث قـسم إلى مبحثين، الأول الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، أما المبحث الثاني التمويل غير التقليدي: المضمون و النتائج.

09- صعوبات الدراسة:

ككل الدراسات و الأبحاث، واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل بالأساس في صعوبة الحصول على المعلومات الحديثة ومصداقيتها التي تخدم الدراسة التحليلية، بالذات ما تعلق منها بالمعطيات الخاصة بسنة 2020 و 2021 للكتلة النقدية.

وكذلك عدم توفر المعطيات المتعلقة بالدين العمومي الداخلي المسجل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة بشكل إجمالي، باستثناء تلك المتعلقة بحالة ولاية غرداية.

الفصل الأول: الإطار الـــنظري للتمويل غير التقليدي والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية التقليدية من أهم و أبرز متغيرات البيئة الاقتصادية وإحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة المؤثرة في النشاط الاقتصادي للبلد، لكن عقب اجتياح الأزمات المالية لاقتصاديات البلدان، أصبحت هذه الأدوات عاجزة على مجابهة تلك الأزمات و الحد من آثارها مما أجبر البنوك المركزية على ضرورة استحداث أدوات جديدة غير تقليدية سميت بأدوات السياسة النقدية غير التقليدية، والتي ترتكز أساسا على تنشيط الاقتصاد ومواجهة التضخم، وتمويل عجز الموازنة عن طريق عدة آليات من بينها: الإصدار النقدي والاقتراض الخارجي .

و مع تبني الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوق، و الخروج تدريجيا من نمط الاقتصاد المسير صدر القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أعاد هيكلة النظام البنكي والمالي بصفة كلية، كما تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية مما نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين كما أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض والائتمان في ظل استقلالية واسعة .

و في سنة 2018، تبنت الجزائر لأول مرة آلية جديدة وحديثة مشابهة لأداة التيسير الكمي المطبق في مختلف اقتصاديات الدول، منها: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو..... التي تم تبنيها في السنوات القليلة الماضية وذلك بهدف ضمان استمرارية تمويل التنمية الاقتصادية.

وإن كان ذلك على حد رأي بعض الخبراء الاقتصاديين بطابع غير تقليدي يظهر ذلك في جهتين، حيث من جهة يتم طبع النقود من البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، ومن جهة أخرى، أجبرت الحكومة الجزائرية على تعديل قانون النقد والقرض بشكل غير مسبوق لتحقيق التمويل الأمثل.

من أجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- ✓ المفاهيم النظرية للسياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية و الموازنة العامة.
- ✓ التأصيل النظري للنمو الاقتصادي محدداته و نماذجه.
- ✓ التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية.

• المبحث الأول: المــفاهيم الــنظرية للـــــسياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية و الموازنة العامة.

تعتبر السياسة النقدية التقليدية أحد أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة، حيث تتبع سياسة نقدية معينة داخل الاقتصاد بقصد الوصول إلى هدف معين، كهدف الوصول إلى تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل، أو المحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم، وبعد انفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية إلى تنفيذ عدد لا يحصى من السياسات النقدية غير التقليدية من خلال ضخ السيولة لتحفيز الطلب الكلي، كذلك توسيع الموازنة العامة مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة لتغطية العجز الميزانياتي من بينها الإصدار النقدي، و من أجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ مفهوم السياسة النقدية التقليدية، أهدافها و أدواتها.
- ✓ مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية، شروط تنفيذها و أدواتها.
- ✓ طرق تمويل العجز في الموازنة العامة.

• المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية التقليدية، أهدافها و أدواتها:

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف السياسة النقدية التقليدية، أهدافها وأهم الأدوات التي تحتويها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية التقليدية.

تعرف " السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي، كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة مثل: تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، الاستقرار في المستوى العام للأسعار، الاستقرار في سعر الفائدة، و عندما يكون الهدف من السياسة النقدية هو زيادة العرض النقدي فتسمى سياسة توسعية، أما إذا كان الهدف هو نقص العرض النقدي فتسمى سياسة انكماشية[1].

1أحمد شعبان محمد علي، "**السياسات النقدية والمصرفية**"، دار التعليم الجامعي لطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2013 ، ص 101 .

وحسب ما أشار إليه Einzig أن "السياسة النقدية تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[1] ".

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها مجموعة من الإجراءات التي تستعمل في تتبع عرض النقود من قبل البنك المركزي كوسيلة للوصول لأهداف السياسة النقدية[2].

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية التقليدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- استقرار سعر العملة: وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق استقرار في قيمة العملة الوطنية[3].

2- استقرار مستوى الأسعار: يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى أحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين.[4]

3- تشجيع النمو الاقتصادي: تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرا على خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع البقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار و النمو الاقتصادي[5].

4- تحسين ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام

---

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، "**البنوك المركزية والسياسات النقدية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2005 ص 185.

[2] صالح فاتح، "**النقود والسياسة النقدية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2005 ، ص 98.

[3] هيل عجمي وجميل الجنابي، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الأردن 2009 ،ص 260 ، 261.

[4] عبد الله خبابة ، "**الاقتصاد المصرفي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008 ص 201،

[5] أنس البكري و وليد صافي، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن 2009 ،ص 180.

صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته[1].

يمكن تحديد الجوانب التي تنصب عليها السياسة النقدية وتنحصر في جانبين[2]:

- ✓ **جانب الادخار:** تسعى السياسة النقدية إلى جمع و تعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية، كذلك رفع معدلات الادخار قياسا إلى إجمالي الدخل الوطني.
- ✓ **جانب الاستثمار:** كما تسعى السياسة النقدية إلى زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل الوطني وفي مقدمة هذه القطاعات القطاعين الصناعي والزراعي .

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية التقليدية.

تعتمد الـــــسلطات الـنقدية في مختلف اقتصاديات العالم في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الأدوات تتمثل فيما يلي:

أولا: الأدوات الكمية.

تعتبر الطرق الكمية من الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وتشمل ما يلي:

1- سعر إعادة الخصم : يقصد بسعر إعادة الخصم الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من المصارف التجارية عند لجوء هذه الأخيرة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها، أو الاقتراض منه بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل الحصول على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرا على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة [3].

2- عمليات السوق المفتوحة: تعتبر أداة عمليات السوق المفتوحة أهم أدوات السياسة النقدية في كثير من دول العالم وخصوصا المتقدمة منها وتتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق، في قيام البنوك المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية و اذونات الخزينة، أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع

---

[1] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)** ،"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي"، جامعة الحاج لخضر 2016 ،ص 65.

[2] طاهر فاضل البياتي، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2013،ص 241-242.

[3] أحمد هني، "**العملة و النقود**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999 ، ص 9.

فإنها تعمل بشراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى شراء وبيع السندات الحكومية و اذونات الخزينة .

ويستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج أو تخفيض حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية و اذونات الخزانة لزيادة النقود المتداولة ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظف وزيادة الدخل الوطني، أما في الأوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية و اذونات الخزانة للمصارف التجارية والجمهور مما يؤدي إلى خفض كمية النقود المتداولة ومن ثم تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وتنخفض مستويات الأسعار[1].

3- نسبة الاحتياطي القانوني: تتغير نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني) من دولة إلى أخرى، بل إنها تختلف في نفس الدولة باختلاف الظروف والأهداف الاقتصادية. ولكن يلاحظ بصفة عامة أن معدلات الاحتياطي الإلزامي تكون مرتفعة في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد معدلات تضخم مرتفعة، وتكون منخفضة في أوقات الكساد. أما بالنسبة لمعدلات الاحتياطي تبعا لنوع الودائع فإن البنوك المركزية تفرض معدلات احتياطي مرتفعة على الودائع تحت الطلب، بينما تفرض معدلات احتياطي منخفضة على الودائع لأجل[2].

ويستطيع البنك المركزي استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، لأن رفع النسبة المذكورة يؤدي إلى تجميد قدر أكبر من الاحتياطات التي حصلت عليها البنوك من الخارج، و بالتالي يحد من قدرتها في منح الائتمان، والعكس إذا حدثت هجرة رؤوس الأموال نحو الخارج فيستطيع البنك المركزي التعويض عن ذلك من خلال خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، حيث يجبر ذلك البنوك على إعادة أموالها الموظفة للخارج ويجنب ذلك من الاختلال في ميزان المدفوعات.[3]

ثانيا: الأدوات النوعية:

تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية على نوعية وكلفة الائتمان وليس على حجمه، من أهمها :

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص 120

[2] حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2000، ص 265.

[3] سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة 2005 ،ص277.

1- تنظيم الائتمان الاستهلاكي: إن الرقابة على الائتمان يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب دفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، أما أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الاستهلاكية عن طريق التقصير هي[1] :

- ✓ قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء هذه السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.
- ✓ تحديد فترة سداد القروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

2- الاقتراض بضمان السندات مع التقيد بهامش الضمان: يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الالتزام امش الضمان، الذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية والتي يقبل البنك بموجبه على منح القروض على أساسها، فلو اشترى مضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان هو 60 % فإن المقترض يستطيع أن يقترض فقط 40 ألف دينار، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 80 % والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40 %مثلا[2].

3- الإجراءات المباشرة: وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وأهم هذه الإجراءات[3]:

- ✓ رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض.
- ✓ إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول مالية سائلة وخالية من المخاطر كالاستثمار في السندات.
- ✓ التمييز بين أسعار الفائدة وفقا للقطاعات الاقتصادية، لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية.

---

[1] ناصر وراق علي وراق " **أثر عرض النقود على عجز الموازنة العامة في السودان 1996 – 2014**"، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، المجلد 04، العدد 15،بتاريخ 01-02-2016 ص 08.

[2] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص271.

[3] محمد ضيف الله القطا بري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن 2009 . ص 32-33،

- ✓ فرض نسبة السيولة القانونية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ كنسبة من الودائع وهي لا تقل عن 20%.
- ✓ تحديد نوع الأوراق المالية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تعتبر جزءا من الاحتياطي القانوني.

4- التأثير أو الإقناع الأدبي: يعتمد البنك المركزي في تنفيذ أهداف السياسة النقدية من تأثير وإقناع أدبي تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يرجو البنك المركزي من البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية والعامة في قضايا منح التمويل، ولا يمكن التأكد من فاعلية هذه الوسيلة إلا من خلال وجود علاقة بين البنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى وكذلك وجود أسس وقواعد ينتظم على أساسها النظام المصرفي كوحدة متكاملة، ويحدث العكس عندما تضعف أو تنقطع العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية[1].

• المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية، شروط تنفيذها و أدواتها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية غير التقليدية.

لا يوجد إجماع على إعطاء تعريف شامل لمضمون السياسة النقدية غير التقليدية، حيث لم يتم تعريفها حتى الآن سوى من جانبين، جانب المستهدفات وجانب الأدوات المستخدمة في مثل هذه السياسات، وعليه فيمكن تعريف السياسة النقدية من جانبين هما[2]:

- ✓ **من جانب المستهدفات:** "فإنها مجوعة الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة، خلال فترة زمنية معينة".
- ✓ **من جانب الأدوات المستخدمة:** عرفت بأنها "سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية ".

---

[1]- عبد الله عقيل جاسم ، **المصارف النقود**، الطبعة الثانية، دار مجدولاي للنشر، الأردن 1999، ص 212-213.

[2]- Joyce Michael Et Miles David "**Quantitative Easing And Unconventional Monetary Policy**" – An Introduction - The Economies Journal Novembre 2012, p 276 .

كما تعرف السياسة النقدية غير التقليدية على أنها: "قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة".

الفرع الثاني: شروط تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية.

هناك مجموعة من الشروط لتنفيذها تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ لابد أن تكون متناسبة قدر الإمكان مع درجة التفكك والاضطراب الذي تعاني منها السوق التي تسعى إلى إنقاذها، وفي اغلب الحالات لابد من تفصيل التدابير من اجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق، والواقع أن البنك المركزي يجب أن لا يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية– وبخاصة مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة–اعتمادا على حجم الخلل في عمل النظام المالي.
- ✓ لابد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياه الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط، ولأن البنوك تعد إلى حد كبير الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل "غير المعياري"، فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات.
- ✓ وبقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغير بنيوي في البيئة النقدية والمالية للاقتصاد العالمي، والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي، والمساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

[1] علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4 ،2013 ، ص61 – 62.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية غير التقليدية.

يمكن تقسيم أداوت السياسة النقدية غير التقليدية إلى أربع أنواع تتمثل فيما يلي:

1- التيسير الكمي: التيسير الكمي هو أداة مشاة لأداة الإصدار النقدي إلا أنها أكثر تطورا منها في إجراءات تنفيذها، وتمثل في الحقيقة آخر أسلحة البنك المركزي بعد أن دفع بأسعار الفائدة نحو الصفر، ومنعا للوقوع في مصيدة السيولة،[1] حيث يهدف التيسير الكمي إلى التأثير في هيكل ميزانيات المصارف التجارية بزيادة مستويات السيولة لديها، وتحفيز المصارف نتيجة لذلك على الإقراض بصورة أكبر أو الاستثمار في سندات الشركات، وتتمثل آلية التيسير الكمي في أن البنك المركزي يقوم بشراء أصول مالية، غالبا السندات الحكومية من المصارف.

2- التيسير النوعي: يرتكز التيسير النوعي على المبادئ الآتية:

- ✓ تحسين إجمالي الظروف المالية لدعم الطلب الكلي وتحقيق معدل التضخم المستهدف.
- ✓ ضرورة تطبيق التدبير بصفة شاملة ومحايدة.
- ✓ على البنك المركزي تقصي الحذر، من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بالميزانية وضمان الخروج من الإستراتيجية بالطريقة والوقت المناسبين.

3- أسعار الفائدة الصفرية: تتبع البنوك المركزية سياسة أسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من أجل تسهيل حصول الأفراد على الائتمان، كون أن العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان والكمية المطلوبة منه علاقة عكسية، وتساهم أسعار الفائدة الصفرية في التأثير على أسعار صرف العملة في السوق الدولية للعملات من خلال عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن شراء وحدات من عملة أخرى.

4- حرب العملات: تعرف هذه التقنية على أن العملة القوية تميز الاقتصاد القوي، لكن العملة القوية جدا تضعف الاقتصاد، ولهذا يعمل عدد غير قليل من الدول على تخفيض عملتها المحلية بالنسبة لباقي العملات لخلق أفضلية تنافسية[2]، وهذا التخفيض في العملة يكون متعمدا من طرف الدولة نفسها من خلال استعمال عدة وسائل كبيع العملة المحلية وشراء عملات أجنبية، خفض معدلات الفائدة، وأدوات السياسة النقدية غير التقليدية و التي في مقدمتها سياسة التسيير الكمي.

---

[1] نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، **فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44،الجزائر 2015،ص 318.

[2] د مولود مجمد غزيل و د علي صاري "**حرب العملات الأزمة القادمة**" دراسات – مجلة دولية علمية محكمة – جامعة الأغواط – العدد الاقتصادي: 72 أ – سبتمبر 2017 – جامعة الأغواط ص 76

- **المطلب الثالث: طرق تمويل العجز في الموازنة العامة.**

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم عجز الموازنة العامة أنواعها، والأسباب التي أدت بالوقوع في العجز بالإضافة إلى آليات تمويل عجز الموازنة .

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة.

قبل التطرق إلى عجز الموازنة العامة يجب التعرض أولا إلى الموازنة العامة والتي تعرف على أنها "برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية....[1].

يمكن القول بأن الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة من خلالها تقوم الدولة بوظائفها وتحقق نشاطاتها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية...الخ .

كما تعرف الموازنة العامة على أنها " تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بنظام الميزانية، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي[2] " ، ويمكن القول بأن الموازنة العامة تقوم أجهزة الحكومة بوضع تقدير للإيرادات والنفقات وتعتمده السلطة التشريعية في تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي.

الفرع الثاني: أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة.

للموازنة العامة أنواع وأسباب عديدة أدت إلى عجزها تمثلت في النقاط التالية:

1- أنواع عجز الموازنة العامة.

لعجز الموازنة العامة عدة أشكال يمكن اختصارها فيما يلي :

أ- **العجز الكلي (الشامل):** يحاول العجز الشامل توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة.

ب-العجز الجاري : يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض.

[1] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2015 ص 89.

[2] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن2011 ص 16.

ج-العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري فوائد الديون إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسة المالية الحالية[1].

ج-العجز التشغيلي :هو عجز ينجم عن متطلبات الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يؤخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع، تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار)[2].

د-العجز الهيكلي :يتمثل هذا النوع من العجز في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة عبر مسايرة واللحاق بمعدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت.

ثانيا: أسباب عجز الموازنة العامة.

تضطر الدولة في اللجوء إلى تمويل العجز، وإن كان يتعين عليها حين ذلك أن تختار الوسائل الآمنة والابتعاد عن وسائل تمويل العجز ذات الآثار المدمرة على الاقتصاد كالإصدار النقدي، ويفترض بعض الفقهاء أن هناك أربع حالات لوقوع العجز في موازنة الدولة وهي:

- خطأ في التقدير والتحقيق للنفقات عند إعداد الموازنة ومثالها حالة زيادة النفقات وزيادة مقابلة في الإيرادات أو في حالة المحافظة على حجم النفقات وتخفيف العبء الضريبي.
- خطأ العنصر البشري في تقدير الإيرادات ويكون في حالة الاستقرار الاقتصادي.
- حالة تحقيق العجز نتيجة ركود اقتصادي عصيب في أثناء تنفيذ الموازنة، وهنا الأسباب الفردية للركود تكون مفاجئة ولا ملامح تدل عليها عند إعداد الموازنة، وهي الأكثر شيوعا في الاقتصاد المعاصر.

وبالتالي يمكن القول بأن العجز يحصل نتيجة عدم كفاية الإيرادات السيادية للدولة، كما قد يحدث نتيجة خطأ في التقدير أو نتيجة تبدل في معطيات الحالة الاقتصادية.

[1] ابتهال حامد عبد الحي جابر، "**تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان**"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، السودان 2016 ،ص 29.

[2] سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع أشارة للعراق للمدة 2003-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18،العدد 68 ،جامعة بغداد، ماي 2015 ،ص 294.

الفرع الثالث: آليات تمويل عجز الموازنة العامة.

يتم تمويل عجز الموازنة العامة بعدة طرق من بينها:

أولا: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الاقتراض.

من بين الوسائل والطرق الهامة التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة والتخفيض منه هو الاقتراض بجميع أنواعه، سواء كان داخليا أو خارجيا:

- **الاقتراض الداخلي (المحلي)** : هناك العديد من أشكال الاقتراض الداخلي أي المحلي، حيث تلجأ إليها الدولة عندما تكون هناك قدرة تمويل محلية، وذلك من أجل تغطية عجز موازنتها العامة ومن أهم مصادرها [1] الاقتراض من البنك المركزي، الاقتراض من البنوك التجارية أو الاقتراض من الجمهور.

- **الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي):** يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها العامة، فلقد أصبح للمؤسسات الدولية أهمية واسعة في جانب التمويل الدولي من بينها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، حيث يقوم هذا الأخير بوظيفتين أساسيتين، الأولى مصرفية، و الثانية رقابية[2].

ثانيا: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإصدار النقدي الجديد.

يعتبر الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل التنمية أو لتحريك الأنشطة الإنتاجية، فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الأخير للإيرادات العامة، على أن هذه الآلية لا يمكن وصفها بالمورد المستقر للإيرادات العامة وذلك لما تسببه من نتائج سلبية حيث لابد أن يكون الإصدار بالحدود المعقولة.

فالهدف من هذا التمويل هو التعويض عن النقص الفعلي الكلي بسبب وجود جهاز إنتاجي معطل فلا يمكن أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد إلا إن كان موجها للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لكي لا تنجر عليه آثار تضخمية وخيمة[3] .

إن التوسع في العرض النقدي يؤدي إلى خفض سعر الفائدة، وجذب الاستثمارات الإضافية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلى غاية نقطة التشغيل التام، حيث أي زيادة بعد هذه النقطة يؤدي إلى حدوث تضخم ومنه فإن انتقال التأثير يكون على الشكل التالي:

---

[1] لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مرجع سابق، ص 111.

[2] لحسن دردوري ، مرجع سابق، ص 112.

[3] لحسن دردوري، " **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس** "، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2014 ،ص 151.

الشكل رقم 01: مدى تأثير العرض النقدي على الطلب الكلي.

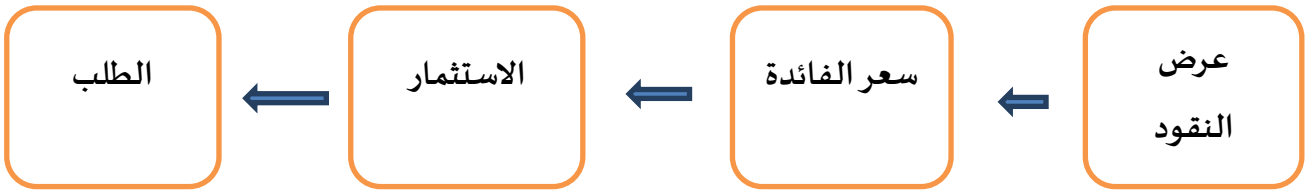

المصدر: لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر – تونس)"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2014 ، ص 153.

• المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي محدداته و نماذجه.

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت و خاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا، و هي المسالة الأولى التي تطرق إليها الاقتصاديون الكلاسيك بالأول وتظهر من خلال نظريات كل من ادم سميث و دافيد ريكاردو و مالتوس، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك أمثال شومبيتر الذي اهتم بالابتكارات التكنولوجية وصولا إلى النظرية الكينزية و النموذج الذي يعد من أهم المحددات التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي، إلا انه يبقى نموذج سولو و النماذج التي أتت من بعده هي التي أعطت للنمو الاقتصادي التفسير الأقرب للواقع.

• المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

ويضم مفهوم النمو الاقتصادي تعريفه و قياسه، أنواعه و كذا عناصره كالتالي :

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي[1] بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي.

ويتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي :

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة .

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي.

يتم قياس النمو الاقتصادي[2] باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي و تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، و لكن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد و الدخل يخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة و حقوق الأجيال القادمة، و لكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائعة في الاقتصاد العالمي الحالي.

---

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2014، ص 79 و 80.

[2] فرود علي، كيحل عبد الباقي، **الصادرات خارج المحروقات و اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 و 2015** ،(ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة) كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، ص 3.

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي.

يميز الاقتصاديون بين ثالثة أنواع من النمو الاقتصادي و هي: [1]

1- النمو التلقائي: يقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، و دون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالية.

2- النمو العابر: وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات و ذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه و سرعان ما تزول، ير افقها زوال النمو و نراه خاصة في الدول النامية و الدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول و تنخفض بانخفاضه.

3- النمو المخطط: و يكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، و يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات و يكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو، و يسود الدول الاشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

رابعا: عناصر النمو الاقتصادي.

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في العمل، رأس المال و التقدم التكنولوجي.

1- العمل:[2] يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع و خدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل العقلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس و التكوين لما في ذلك من اثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل، ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثالا).

2- تراكم رأس المال:[3] يضم رأس المال الموسع كال من رأس المال المادي و رأس المال البشري، هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى و هي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، و يعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية و التخطيط الاقتصادي- مفاهيم و تجارب**، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان2013، ص 134 و 135.

[2] زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2013-2014 ص 42 و 43.

[3] حداشي حكيم، **اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013 ، ص 56.

للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى.

3- التقدم التقني:[1] هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة التي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن.

- **المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.**

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، و المتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فان تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي واستمراريته واستقراره ، و ذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة و إحداث تغييرات هيكلية مناسبة، حيث هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي تنقسم إلى اقتصادية و أخرى غير اقتصادية و يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا/ العوامل الاقتصادية :

هناك خمسة عوامل اقتصادية وتتمثل في :

- **كمية و نوعية الموارد البشرية:**[2] يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان .و كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر و بالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي .

- **الموارد الطبيعية:**[3] يعتمد إنتاج اقتصاد معين و كذلك نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه الغابات...الخ .

- **تراكم رأس المال:**[4] يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره و عدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم

[1] زكاري محمد ، مرجع سابق ، ص43.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 111

[4] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الاردن، 2009، ص 44

توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات و الآلات الإنتاجية و البنى التحتية كالطرق والمدارس.

- **التخصص و الإنتاج الواسع:**[1] إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي نادى به ادم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل و التخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج.

- **البيئة الاقتصادية:**[2] إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة، ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ و قادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، و وجود نظام ضريبي سلس و مرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم و النمو الاقتصادي.

- **التقدم التكنولوجي:** [3] يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، و لعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن و التاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي.

ثانيا/العوامل غير الاقتصادية :

تتمثل أهم العوامل الغير اقتصادية في ما يلي:

- **التعليم:** انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع و هو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث يعتبر التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما أشارkrausewalter ،إلى أن التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، و حسب سينغر Singer ، الاستثمار في التعليم لا يحقق فقط إنتاجية عالية، و لكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فان التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي، و الذي بدوره يحدد تقدم البلد .

- **العوامل السياسية:** يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد, وبالتالي الأنظمة القوية و الفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة.

- **العوامل الاجتماعية:** يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية، التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد و التي تتغير بتوسع التعليم و انتقال النفقات من مجتمع لآخر.

---

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 45

[2] المرجع نفسه.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- **المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.**

حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، من طرف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي، و ذلك بالتعرض لمجموعة من النظريات حاولوا من خلالها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، و بالتالي فإن مسعى كل هذه النظريات البحث عن النمو المتوازن إما في المدى البعيد أو المدى القصير ونذكر:

1- النظرية الكلاسيكية: تضم هذه النظرية أراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو و مالتيس وغيرهم :

- **ادم سميث : Adam Smith** يعتبر بان العمل هو مصدر لثروة الأمم و أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في تقسيم العمل، كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه و تقف في طريقه[1].

- **دافيد ريكاردو:David Ricardo** بعد تحليل ادم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود و انتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي و الذي يخضع لقانون تنقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى. كما أعطى" ريكاردو" كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

- **مالتوس:Malthus** طرح مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث أنه مهما كان النظام التي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، و يرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع. و في كتابه الثاني حول" مبادئ الاقتصاد السياسي " أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي[2].

---

[1] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2008-2009 ،ص48

[2] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص99.

ثانيا/ النظرية النيوكلاسيكية:

تعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم فروض الكلاسيك إنما أضاف إليها قروض جديدة تتماشى و تغيرات العصر. سنتعرض فيها الى نموذج جون مينارد كينز، و كل من هارود دومار و روبرت سولو.

- **جون مينارد كينز**[1]: يعتبر من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، و قد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، و لقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكنه إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، و أن هناك ثالثة عوامل للإنتاج هي، رأس المال K ،العمل L و الأرض R، مع الزمن t ،من أهم النقاط التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي :

- ✓ اهتم كينز بالاقتصاد الكلي.
- ✓ تحدث كينز عن الشروط اللازمة لتحقيق النمو، و عرف الطلب الفعال على أنه الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم.
- ✓ اوجد عالقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، و أطلق عليها مصطلح المضاعف.

و يمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يلي:

$$M= 1/1-MPC = 1 /MPS$$

حيث:MPC الميل الحدي للاستهلاك و MPS الميل الحدي للادخار.

- **هارود دومار**[2]: يعتبر نموذجه توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، و قد ركز النموذج على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين الادخارات و الاستثمارات و الناتج.

- **روبرت سولو**: بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود- دومار حاول سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، و من الناحية الأخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فان سعر العمل

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2012، الأردن، ص 107 و 108.

[2] مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات موضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007 ، الأردن، ص 74.

سوف يرتفع. و وفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج و النمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوغالس[1] Y = A. F(KL) ، حيث تمثل Y الإنتاج، و A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التقني، و K مستوى رأس المال و L مستوى العمل .

ثالثا/ النظرية الحديثة للنمو:

جاءت نتيجة الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية و فيما يلي سوف نتطرق إلى كل من جوزيف شومبيتر و روستو.

جوزيف شومبيتر :[2] يعتبر شومبيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي و الذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام1911)، حيث إفترض في تحليله للنمو أن الاقتصاد يتم في الشروط الآتية: العمل في ظل المنافسة، وجود حالة ركود، عدم وجود استثمار، اقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وجود فرص استثمارية.

والت روستو: يوضح أن مرحلة النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل و هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التمهيد للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة الاندفاع نحو النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير، و يتمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بين مرحلة و المرحلة التي تليها[3] ، حيث يرى معظم الاقتصاديين أن روستو فشل في تحليله لصعوبة التفرقة بين المراحل بوضوح.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 109، 110 و 111.

[2] مدحت القريشي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 69-70.

[3] عدة أسماء، **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران 2 ،الجزائر، 2015-2016.

• المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية.

يعد قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 من أهم القوانين التي صدرت في الجزائر منذ الاستقلال، فقد حمل هذا القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سيكون عليها هذا النظام في المستقبل.

من أجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية :

- **مبادئ قانون النقد والقرض.**
- **مضمون قانون النقد والقرض وأهدافه.**
- **علاقة التمويل غير التقليدي بقانون النقد و القرض في ظل أحكام القانون 17-10.**

• المطلب الأول: مبادئ قانون النقد والقرض.

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة تغيرات تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، ومن أهم مبادئه ما يلي:

أولا: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: لقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي[1]:

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 194-196.

- ✓ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات والمؤسسات الخاصة.
- ✓ خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ثانيا: الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم، وذلك على الخصوص باللجوء إلى عملة القرض، أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، وقد سمحت لها فيزيولوجية النظام السابق اللجوء وبسهولة نسبية إلى الموارد لتمويل عجز الخزينة، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية.

واعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية[1] :

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.
- ✓ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ثالثا: الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات.

وابتداء من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية[2]:

---

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 ، ص187.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص198.

- ✓ تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- ✓ استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- ✓ أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

رابع: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

جاء قانون 90-10 ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية، التي كانت مشتتة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي، حيث أنشأ سلطة نقدية تدعى"مجلس النقد والقرض" جعلها وحيدة ومستقلة، وتم وضعها في الدائرة النقدية، وتتميز كونها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية، ومستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية، وموجودة في الدائرة النقدية ليضمن التحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين الأهداف النقدية، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية[1]:

- ✓ موجودة في الدائرة النقدية، لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.
- ✓ وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- ✓ مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

خامسا: وضع نظام بنكي على مستويين.

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين. ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض والودائع. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الاقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي .وبموجبه ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك[2] .

- **المطلب الثاني: مضمون قانون النقد والقرض وأهدافه.**

يعتبر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات.

[1] ريم عمري، **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2017 ، ص128.

[2] لطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 199 .

الفرع الأول: مضمون قانون النقد والقرض.

لقد أحدث القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق الحرة من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض النظام البنكي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، كما أعيدت للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى،حيث أصبحت البنوك بموجب قانون النقد والقرض تقوم بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها، أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات[1] .

ومن أهم النقاط والتدابير التي تضمنها قانون النقد والقرض كالآتي[2]:

- ✓ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة .
- ✓ منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- ✓ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض.

يهدف قانون النقد والقرض 90 -10 الصادر في 14 أفريل 1990 إلى تحقيق ما يلي[3]:

---

[1] بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، "**دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 29 و 2004/10/30 ص 08.

[2] بلعلي حسني مبارك، "**إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**"، . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري، 2012 ، ص 74.

[3] محفوظ لشعب، "**الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**"، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008 ، ص 44 و 45.

- ✓ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما جامحا وانحرافا غير مراقب.
- ✓ إعادة تأهيل البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- ✓ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.
- ✓ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي.
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي، وتسيير مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ✓ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.
- ✓ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
- ✓ ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
- ✓ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.
- ✓ حماية الودائع وترقية الاستثمار الأجنبي، مع تخفيض المديونية وإدخال منتجات مالية جديدة.

كما يهدف قانون النقد والقرض أيضا إلى[1]:

- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها، تشجيع الاستثمارات الخارجية المفيدة.
- ✓ إصلاح الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- ✓ تطبيق قواعد يغلب عليها طابع الشفافية والتحكم في العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام البنكي والمالي.
- ✓ جلب المستثمر الأجنبي وتشجيعه من خلال تسهيل الإجراءات، وسن قوانين مشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح الاقتصادي كانت دون مستوى، ذلك لأن:[2]

- ✓ النجاح الأولي لبرنامج التعديل الهيكلي وتحقيق التوازنات لم يحقق النمو المنشود.
- ✓ عدم وجود آليات محددة لصنع القرار المصرفي الذاتي مع وجود فوائض في الكتلة النقدية.

[1] المادة 19 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 **المتعلق بالنقد والقرض**.

[2] المادة 32 ،**المرجع أعلاه**.

- ✓ سهولة تحرك رؤوس الأموال عبر وسائل الاتصال الحديثة وتطور الأنظمة المصرفية واستخدامها لهذه الوسائل، أدى إلى تسهيل عمليات الإقراض والتحويل.

• المطلب الثالث: علاقة التمويل غير التقليدي بقانون النقد و القرض في ظل أحكام القانون 17-10.

إن العلاقة بين التمويل غير التقليدي و قانون النقد و القرض أحدث من خلال التعديل الاستثنائي على أحكام الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض وهذا من خلال إدراج المادة 45 مكرر والتي نصت أنه بغض النظر عن حكم مخالف سيقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ. بشكل استثنائي ولمدة 05 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في ثلاث عمليات تتمثل فيما يلي[1]:

- ✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- ✓ تمويل الدين العمومي الداخلي.
- ✓ تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

ويشير النص القانوني إلى أن هذه الآلية توضع لمرافقة انجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات، كما أوكلت مهمة ضمان متابعة و تقييم و تنفيذ هذه الإصلاحات لبنك الجزائر بصفته متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة[2]، وبهذا الإجراء فإن الحكومة ستدفع بنك الجزائر إلى شراء سندات الخزينة في ظل التراجع المتواصل لموارده المالية في السنوات الثلاث الماضية، وسيفتح هذا الإجراء لطبع النقود بدون مقابل، أي إنتاج وهو ما يعتبر تضخيما للكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني ويعد معادلة تؤدي حتما إلى الزيادة في نسبة التضخم.

وأشارت المادة المعدلة 45 مكرر إلى أن خيار شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية سيوجه لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي، بالإضافة إلى تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وهو ما يؤكد على صعوبة الوضعية

---

[1] المادة الأولى من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017، المتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 **المتعلق بالنقد والقرض** – الجريدة الرسمية 2017- العدد 57.

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 05 مارس 2018، **يتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي** – الجريدة الرسمية لسنة 2018 – العدد 15.

الاقتصادية، مع استمرار أزمة أسعار البترول ونفاد مخزون صندوق ضبط الإيرادات الذي استنجدت به السلطات العمومية منذ بداية انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014.

ومع تطبيق هذا الإجراء، فإن منظومة الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري منذ سنة 1990 قد اخترقت في العمق، فكل الإجراءات الرامية إلى الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية من خلال استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي باعتباره المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية أي استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة قد تم إبطالها بمضمون هذه التعديل.

هذا و نذكر أن الجهاز المصرفي الجزائري قد مر بعدة محطات تاريخية منذ سنة 1990 وهي:

- ✓ القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتلعق بالنقد والقرض، حيث جاء بقواعد ومبادئ تتماشى واقتصاد السوق.
- ✓ الأمر رقم 03-11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 مكملاً لقانون النقد والقرض 90-10 بعدما لاحظ ضعف رقابة بنك الجزائر مقارنة بالتحولات الاقتصادية (بنك الخليفة- البنك الصناعي والتجاري).
- ✓ الأمر رقم 10- 04 المعدل والمتمم للأمر 03 -11 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003.
- ✓ القانون رقم 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 ليتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وهو التعديل ذو الطابع الانتقالي الذي يكون تنفيذه محدودا في الزمن.

خلاصة الفصل :

مما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية التقليدية أحد أهم مكونات السياسة الاقتصادية، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف عديدة أهمها معدل النمو الاقتصادي الأمثل المصحوب بالتوظيف الكامل، لكن مع بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة اتجهت البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية غير تقليدية محل السياسات النقدية التقليدية، وذلك من خلال شراء سندات الدولة من البنوك التجارية للرفع في السيولة المتوفرة لديها، وهو ما يمكن هذه البنوك من زيادة القروض للمؤسسات وللأفراد، لكن من تجسيد هذا التبني لابد من تمويل عجز الموازنة العامة من خلال عدة آليات من بينها الإصدار النقدي .كما أن قانون النقد والقرض قد صادقت عليه الحكومة الجزائرية في السابع من سبتمبر 2017 على مسودة التعديلات بهدف تأمين مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز الموازنة، حيث تمت المصادقة على تعديلات قانون النقد والقرض في اجتماع للحكومة، والذي جرت خلاله مناقشة خطط الحكومة الجديدة، وبحسب هذه التعديلات سيعتمد التمويل غير التقليدي والذي يعتبر المسمى الجديد لسياسة طبع النقود هو الممول الأساسي لموازنة الجزائر سنة 2018 ،حيث سيتم إرساؤه لمدة خمس سنوات .

وتعتبر الجزائر أول بلد إفريقي عربي يتبنى سياسة التمويل غير التقليدي، كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني واحتواء تداعيات الصدمة البترولية التي بدأت بوادرها منذ صيف 2014، وعلى هذا يتم تسجيل مرحلة جديدة لمسار السياسة النقدية في الجزائر مع بداية 2018 يبقى تحليلها عبارة عن تكهنات وتنبؤات تفصل في صحتها مستجدات السنوات القادمة، أما عالميا فقد تبنته العديد من الدول منها: اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا ..... فمنها من وجدت حلولا وتخلصت من الأزمة، ومنها من أصبحت عائقا أمامها.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لانعكاسات التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2017-2021

تمهيد:

إن إقرار الحكومة الجزائرية لبرنامج من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية لإنعاش الاقتصاد الجزائري والتي ظهرت جليا منذ صدور قانون المالية لسنة 2017 [1] والتي تضمنت ارتفاع نسبي في مختلف الضرائب و الرسوم إضافة إلى المادتين الجوهريتين 119 التي بموجبها تم إقفال الحسابات الخاصة بالخزينة عند تاريخ 31 ديسمبر سنة 2016 و صب رصيدها في حـــــساب نتائج الخزينة باستثناء مــبلغ قدره ثلاثمائة مليار دينار (3.000.000.000.000 دج) الذي تم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز"، وكذلك المادة 120 التي نصت على أنه لا يمكن لآمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلاّ في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع و قطاع فرعي في إطار قوانين المالية، الأمر الذي أدى لا محالة إلى كبح مستوى النفقات وبالتالي نشأة الدين العمومي الداخلي.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الأمر أجبر الحكومة إلى اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي لمرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية [2] المعول عليه من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي.
- ✓ المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي المضمون و النتائج.

[1] القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 **والمتضمن قانون المالية لسنة 2017** – الجريدة الرسمية لسنة 2016 العدد 77.

[2] الفقرة الثانية من المادة 45 مكرر من القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 **و المتعلق بالنقد و القرض** – الجريدة الرسمية لسنة 2017 العدد 57.

• المبحث الأول: الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي.

بعد مباشرة الحكومة لبرنامج الإصلاحات الهيكلية و الشروع في تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي، تم عن طريق التنظيم صياغة مرسوم تنفيذي[1] يتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي والتي ترمي أساسا إلى:

- ✓ استعادة توازن خزينة الدولة.
- ✓ استعادة توازن ميزان المدفوعات.

وذلك في أجل أقصاه خمس (05) سنوات ابتداء من 01 جانفي 2018، حيث كلف بنك الجزائر، بمقتضى المادة 02 من نفس المرسوم، بصفته "متعهد التمويل النقدي لفائدة الخزينة" بضمان متابعة و تقييم تنفيذ التدابير و الأعمال المنصوص عليها في برنامج الإصلاحات الهيكلية.

ومن أجل الإلمام بجوانب المبحث سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- الإصلاحات الهيكلية بعنوان استعادة توازنات خزينة الدولة.
- الإصلاحات الهيكلية بعنوان استعادة توازن ميزان المدفوعات.
- الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية.

• المطلب الأول: الإصلاحات الهيكلية بعنوان استعادة توازنات خزينة الدولة.

لقد تمركزت هذه الإصلاحات الهيكلية حول ثلاثة (03) محاور :

المحور الأول: تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة و عصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية، وذلك من خلال جملة من التدابير :

أ – إستكمال و إصدار، خلال سنة 2018 ،مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، حيث صدر هذا القانون تحت رقم 18-15 بتاريخ 02 سبتمبر 2018 والذي يعتبر الدستور المالي للدولة حيث يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 18-86 مؤرخ في 5 مارس 2018، **يتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي** – الجريدة الرسمية لسنة 2018 العدد 15.

وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان. كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها، أي أنه الإطار الجديد الذي يتم بموجبه إعداد قوانين المالية للدولة من كل سنة.

و قد تم لأول مرة إعتماد ما يسمى بالتأطير الميزانياتي المتوسط المدى كل سنة[1] وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من هذا القانون العضوي، حيث أن الحكومة تقوم كل سنة بتأطير ميزانياتي متوسط المدى، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء.

و يمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة، كما أنه يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.

ب- اعتماد طريقة في تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية.

ج- الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لإطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل 2019 – 2021.

د- وضع نظام مندمج لتسيير الميزانية يسمح بترشيد مسارات الميزانية والتعجيل بمعالجة النشاطات المرتبطة بالإنفاق.

المحور الثاني: تحسين الإيرادات الجبائية العادية، من خلال :

أ- التعجيل ببرنامج إنجاز مراكز الضرائب من أجل الرفع من مستويات التحصيل الجبائي، حيث تم رفع التجميد من طرف مصالح الوزارة الأولى على هذا النوع من المشاريع و نذكر هنا حالة ولاية غرداية حيث تم رفع التجميد على مشروع إنجاز مركزين جواريين للضرائب ببلدية القرارة والمنيعة[2].

ب- مكافحة الغش الجبائي وتحسين التحصيل من خلال مراجعة وتعزيز القواعد التي تحكم تحصيل الضرائب ومراجعة أدوات التحقيقات.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 18-86 ، مؤرخ في 5 مارس 2018، **يتضمن آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي** – الجريدة الرسمية لسنة 2018 العدد 15.

[2] التعليمة رقم 1380/ و أ بتاريخ 12 جويلية 2020 **المتعلقة برفع التجميد على عمليتين للتجهيز العمومي مسجلتين لفائدة ولاية غرداية.**

ج- إنشاء سلك لمفتشي الضرائب لهم صفة الضبطية القضائية.

✓ المحور الثالث: التحكم في النفقات العمومية وترشيدها، من خلال :

أ- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز للدولة، والتي نمن المفروض إصدار تعليمة لهذا الغرض في سنة 2018، وهنا يجدر الذكر أنه لم يتم إصدار هذه الأحكام وبقي العمل ساريا بالتنظيمات السابقة[1].

ب- إنجاز إحصاء وطني لمداخيل الأسر، في سنة 2018، تحضيرا لترشيد سياسة الإعانات العمومية.

ج- الشروع تدريجيا، منذ سنة 2019، في مقاربة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر.

د- الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد،

هـ- تكييف البرامج المستقبلية للتجهيزات العمومية مع التطور الذي تحقق في كل قطاع، مع ترشيد اقتصادي أكبر ومع القدرات المالية للدولة.

و-الانطلاق مع بداية 2018 في إصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان، ولا سيما من خلال التخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة ومشاركة أكبر في الترقية العقارية الخاصة من جهة أخرى.

ز- الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة.

ح- يجب أن يصادق الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية على أي إنفاق عمومي للاستثمار يتجاوز مبلغ 10 ملايير دينار.

• المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية بعنوان إستعادة توازن ميزان المدفوعات.

حيث ارتكزت هذه الإصلاحات على محورين (02):

المحور الأول: ترشيد الواردات من السلع والخدمات، من خلال:

أ- تعبئة مجموع الآمرين بصرف الطلب العمومي، مع بداية 2018، بغرض إيلاء الأولوية للإنتاج المحلي للسلع و الخدمات، طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 09-148 مؤرخ في 02 مايو 2009، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ 13 يوليو 1998 **والمتعلق بنفقات التجهيز للدولة** – الجريدة الرسمية لسنة 2009 العدد 26.

ب- رفع العرض الداخلي للسلع والخدمات من أجل ضمان قابلية ميزان المدفوعات للبقاء، على المدى المتوسط، وتفادي تآكل الاحتياطات الرسمية للصرف.

ج- تعريف نفقات التجهيزات العمومية ذات الكثافة العالية، من حيث الواردات والحد منها.

د- ضبط التجارة الخارجية بهدف التقليل من الواردات من خلال تنفيذ التدابير الجديدة التي أقرتها الحكومة.

هـ - مكافحة تضخيم الفواتير من الواردات عن طريق تبادل المعلومات مع الإدارات الجبائية و الجمركية في بلد المنشأ.

المحور الثاني: ترقية الصادرات خارج المحروقات، ويكون هذا الجانب موضوع مختلف الإصلاحات الهيكلية المستعرضة أدناه.

- **المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية.**

إن الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية التي باشرتها الحكومة للنهوض بالاقتصاد لا سيما تحقيق التوازنات على مستوى خزينة الدولة و ميزان المدفوعات تمثلت في التالي:

1- الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية: حيث ارتكزت هذه الإصلاحات على ثمانية (08) محاور:

المحور الأول: تطوير الاقتصاد الرقمي، من أجل عصرنة الحكامة في كل الميادين، لا سيما من خلال :

أ- مواصلة الحكامة الرقمية وتعميمها، ابتداء من سنة 2018، على مستوى الإدارات العمومية المركزية والمحلية.

ب- دعم تطوير مجتمع المعلومات عن طريق مواصلة تدريس الإعلام الآلي وتعميم التكنولوجيات الجديدة للاتصال، على جميع مستويات المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين.

المحور الثاني: تعزيز اللامركزية[1]، وهي من أهم المحاور الجوهرية في الإصلاحات الاقتصادية و التي بموجبها تم تفويض العديد من الصلاحيات و الاختصاصات المركزية التي كان يحوزها الوزراء إلى ولاة الجمهورية الأمر الذي سمح بمعالجة القضايا على المستوى المحلي في الآجال المناسبة وهذا من خلال:

أ) إنجاز تقييم لمجموع القرارات التابعة في الوقت الحاضر لاختصاص الإدارات المركزية والتي يمكن تحويلها، إلى الجماعات الإقليمية، وذلك في سنة 2018.

[1] المذكرة رقم 1039/ م د / و أ المؤرخة في 28 أكتوبر 2019 الصادرة عن الوزير الأول **و المتضمنة تدابير لا مركزية عمل السلطات العمومية.**

ب) المراجعة، خلال سنة 2018، للتشريع المتعلق بالولاية والبلدية، وذلك بهدف تأهيله ليكون في خدمة اللامركزية الأكثر فعالية، والنهوض بالديمقراطية التشاركية وترقية التمويل المحلي.

المحور الثالث: إصلاح سوق العمل: وهذا من خلال:

أ- مواصلة التشاور حول ترشيد سوق العمل، بما في ذلك ما يتعلق بآليات التأمين على البطالة.

ب- تطوير وكالات التنصيب والإنابة.

المحور الرابع: ترشيد الإنفاق العمومي في ميدان الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية، لا سيما من خلال :

أ- إصدار قانون جديد حول الصحة، في سنة 2018، من شأنه عصرنة السياسة الصحية للبلاد.

ب- تنفيذ النظام التعاقدي بين المستشفيات وهيئات الضمان الاجتماعي، من أجل الترشيد المتزايد للنفقات في مجال الصحة.

ج- تقييم وتأهيل تسيير صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، بالكيفية التي تضمن بقاءها واستمرارها،

د- تطوير منتجات التأمين على المرض من أجل توسيع مجال التغطية المالية فيما يخص الأسر.

هـ- إصلاح صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي، بعد التدقيق في حساباتها من أجل استعادة توازناتها المالية وضمان ديمومتها.

المحور الخامس: عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية، وذلك خصوصا بفضل :

أ- تنمية المساحات المسقية.

ب- تطهير العقار الفلاحي.

ج- تطوير التكوين في الميدان الفلاحي.

د- تعزيز التأطير البشري للقطاع.

المحور السادس: مواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النموّ، لا سيما خارج المحروقات، من خلال :

أ- تحسين العرض العقاري وتوفر القرض من أجل رفع حجم الاستثمارات.

ب- تعزيز السياسة التحفيزية لتوجيه الاستثمار أكثر فأكثر نحو القطاعات التي يتوفر فيها الاقتصاد الوطني على المزايا المقارنة.

ج- عصرنة وتعزيز أدوات المرافقة وترقية الصادرات خارج المحروقات.

د- إعداد مدونة للمنتجات الوطنية من سلع التجهيز و المدخلات وتبلغ إلى المستثمرين ومقدمي الأوامر.

المحور السابع: تحسين مناخ الأعمال وجاذبية وجهة الجزائر فيما يخص الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لا سيما من خلال :

أ- إحداث لجنة استشارية وطنية تكلف بهذا الملف في سنة 2018، يشارك فيها ممثلو المتعاملين الاقتصاديين لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وكذا ممثلي الإدارات المعنية.

ب- التكييف التدريجي للتشريع والتنظيم الاقتصاديين على ضوء التوصيات التي تقدمها اللجنة الاستشارية الوطنية المكلفة بتحسين مناخ الأعمال.

ج- تقليص الآجال وتبسيط الإجراءات من أجل إنشاء المؤسسات، وخصوصا في إطار الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

المحور الثامن: تنفيذ برنامج الفعالية الطاقوية، من خلال :

أ- تنفيذ البرنامج الوطني للفعالية الطاقوية لآفاق، 2030 ، وذلك مع بداية سنة 2018.

ب- تطوير الاستثمار في إنتاج التجهيزات الضرورية لهذا البرنامج، بما في ذلك العوازل الحرارية والتجهيزات ذات الفعالية الطاقوية.

2- الإصلاحات الهيكلية المالية: حيث ارتكزت هذه الإصلاحات على محورين:

المحور الأول: إصلاح المالية والجباية المحليتين، من خلال :

أ- وضع إطار تشريعي، في سنة 2019، لسياسة جباية محلية من خلال توسيع وتحسين المنتجات الجبائية للبلديات.

ب- تأهيل القدرات البشرية للبلديات على تقنيات الميزانية العصرية وذلك من أجل تسيير أكثر فعالية للمالية المحلية.

ج- تحديد معايير تأطير أكثر صرامة للمخططات البلدية للتنمية من أجل تحسين فعالية الإنفاق العمومي المحلي.

المحور الثاني: الإصلاح المصرفي والمالي: من أجل تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض، من خلال :

أ- تعميم استعمال وسائل الدفع العصرية عن طريق تطوير شبكة الموافقة على الدفع الإلكتروني.

ب- القيام بتطوير المالية البديلة من زاوية المنتجات المصرفية والتأمين والسندات، بهدف جلب المزيد من الادخار.

ج- نشر ومضاعفة نشاطات الائتمان ألإيجاري و رأسمال المخاطرة، ولا سيما من أجل مرافقة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في تطورها وبروزها.

د- مواصلة تأهيل المستخدمين و التأطير في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك للتكفل بمختلف الإصلاحات المقررة.

ه - عصرنه الحكامة في المؤسسات المصرفية والمالية.

و- تفعيل تسيير الصناديق الجهوية للاستثمار الموجهة نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن سياق تنافسي.

• المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي المضمون و النتائج.

خلف تبني آلية التمويل غير التقليدي كبديل للإستدانة الخارجية آثارا و نتائج على النمو الاقتصادي و الذي يمكن قراءته من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد إخترنا في الدراسة التحليلية الناتج الداخلي الخام الإجمالي PIB و المجمعات النقدية إضافة إلى الدين العمومي الداخلي كمؤشرات لتحديد الإنعكاس على النمو الاقتصادي وهذا لثلاثة (03) اعتبارات أساسية:

- ✓ توفر المعطيات المرتبطة بالدراسة فيما تعلق بالناتج المحلي الإجمالي الإجمالي PIB و المجمعات النقدية.
- ✓ العلاقة الموجودة بين المجمعات النقدية (الكتلة النقدية) التي تترجم على أساس أنها التمويل غير التقليدي و بين النمو الإقتصادي.
- ✓ باعتبار أن تطور الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي PIB مقياس لإحتساب النمو الاقتصادي.
- ✓ توفر معطيات الدين العمومي المسجل بعنوان ميزانية التجهيز على مستوى ولاية غرداية.

ومن أجل الإلمام بجوانب المبحث لإبراز انعكاس التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي سوف يتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ المطلب الأول: قراءة للناتج المحلي الإجمالي PIB : احتساب النمو الاقتصادي للفترة : 2017-2021.
- ✓ المطلب الثاني : قراءة للتغير في المجمع النقدي M2 لتحليل أثر التمويل غير التقليدي للفترة 2017-2021.
- ✓ المطلب الثالث: انعكاس تطبيق آلية التمويل غير التقليدي على الدين العمومي الداخلي، دراسة حالة ميزانية التجهيز لولاية غرداية.

• المطلب الأول: قراءة للناتج المحلي الإجمالي PIB: احتساب النمو الاقتصادي للفترة : 2017-2021.

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشاراً و إستخداما في قياس النمو، ويستعمل كمؤشر لمستوى معيشة الفرد في الدولة ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال

فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة ".[1]

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن دراسة مؤشر النمو باستخدام الناتج المحلي الإجمالي PIB يكون أنجع.

وبحكم العلاقة الموجودة بين التمويل غير التقليدي نتيجة زيادة الكتلة النقدية (الزيادة التضخمية من خلال الطبع المباشر للنقود) وبالتالي زيادة قيمة الموارد الاقتصادية التي ينجر عنها الزيادة في القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات المنتجة بصفقة نهائية لإظهار انعكاس آلية التمويل غير التمويل التقليدي تم اللجوء إلى تحليل الناتج المحلي الإجمالي PIB كأداة لقياس النمو الاقتصادي وبالتالي إبراز انعكاس آلية التمويل غير التقليدي.

فيما يلي رسم بياني لتغير الناتج المحلي الإجمالي PIB للفترة 2017-2021 (قراءة سنوية) :

الشكل رقم 01 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2017-2021)

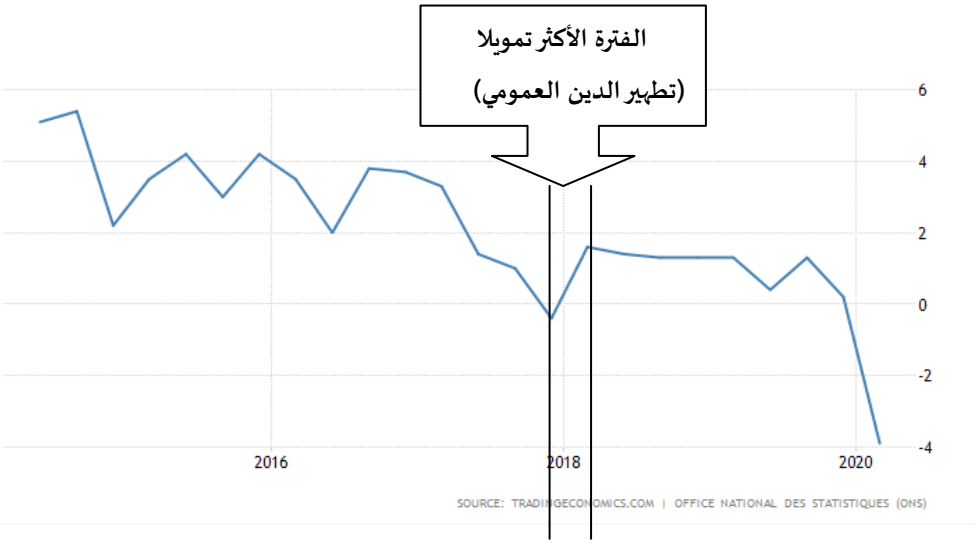

المصدر : من موقع https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual (تـــاريخ الزيارة: (2021/06/01

[1] هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان ط2، 2005 ،: ص 77.

يتضح من خلال المنحنى البياني أعلاه، تغير الناتج المحلي الإجمالي PIB للفترة 2017-2021 ، حيث يظهر تسجيل ارتفاع كبير مع بداية تطبيق آلية التمويل غير التقليدي منذ نهاية سنة 2017 و وبداية سنة 2018 والتي شرعت خلالها الحكومة في تطهير الدين العمومي الداخلي[1]، ومنه نستنتج أنها الفترة الأكثر تمويلا (التضخم الحاصل في الكتلة النقدية)، ليستمر بعدها في الاستقرار إلى غاية سنة 2019 التي عرفت نوعا من التخفيض للإصدار النقدي.

- **المطلب الثاني: قراءة للتغير في المجمع النقدي M2 لتحليل أثر التمويل غير التقليدي للفترة 2017-2021:**

لقد لعبت النقود دورا أساسيا في تفعيل وتنشيط اقتصاديات الدول المختلفة على مر الزمن، وقد ارتبط ذلك بتطور القطاع النقدي والمصرفي بمؤسساته المتنوعة، وانعكس على النمو الاقتصادي بشكل عام.

إن العلاقة المثبتة اقتصاديا بين النمو الاقتصادي و الكتلة النقدية دفعتنا إلى استخدام هذه الأخيرة والمعبر عنها بالمجمعات النقدية "M" كمقياس لأثر التمويل غير التقليدي باعتبار أن هذه المجمعات النقدية يمكن "ترجمتها من خلال آلية التمويل غير التقليدي الذي يكون إما تضخمي (طبع مباشر للنقود)، و إما شراء السندات المالية عن الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر [2]".

وتتمثل قياسات الكتلة النقدية الذي ستبين لنا أثر التمويل غير التقليدي في ما يلي:

- المقياس الأول: ويرمز له بـ (M1) ويتكون من العملة في التداول +الحسابات الجارية لدى الجهاز المصرفي و يعرف بالمفهوم الضيق للنقود ويمكن أن نعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$M1=DD+CC$$

حيث: DD : تمثل الودائع الجارية.

CC :تمثل العملة في التداول.

[1] أنظر المطلب الثالث أدناه.

[2] المادة 45 مكرر من القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتمم الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 **و المتعلق بالنقد و القرض** – الجريدة الرسمية لسنة 2017 العدد 57.

و هذا المفهوم جاءت به المدرسة الكلاسيكية و يعاب عليه لكون أعقد أو انطلق من الوظيفة الأساسية للنقود فقط (كونها وسيلة مبادلة)[1].

- المقياس الثاني: و يرمز له بـ (M2) بالإضافة إلى وظيفتها كـــوسيلة للتبادل، تؤثر النقود في السلوك الإنفاقي للمستهلكين باعتبارها جزءا من ثروة الأفراد وبفضل وظيفتها كمستودع للقيمة، فعندما تزداد الأرصدة النقدية للأفراد تحفزهم على الإنفاق و بالتالي تؤثر الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

إذا أخذنا هذا التأثير السلوكي للنقود بعين الاعتبار يجب أن تستخدم مقياس أوسع بالكتلة النقدية و بالتحديد يجب أن نضيف ما يمتلكه الأفراد من أرصدة نقدية في حسابات التوفير أو بشكل ودائع ثابتة صغيرة لدى البنوك أو صناديق التوفير، ويقصد هنا بالودائع الثابتة المبالغ التي يرتبط إبداعها بفترة زمنية محددة بخلاف حسابات التوفير التي لا تحدد لها مدة زمنية معينة.

و على هذا الأساس فإن[2]:

M2 =M 1 + حسابات التوفير+ الودائع قصيرة الأجل

أي أنها تشكل المتاحات النقدية وشبه النقدية مجتمعة.

- المقياس الثالث: (M3) وهو مقياس لكمية النقود أو سع من (M2) حيث يضاف إلى (M2) الودائع الثابتة الكبيرة العائدة لرجال الأعمال والمستثمرين والشركات الكبرى حيث:

M3 =M 2 + INVESTORS TIME DEPOSITS

وهذا لأن تأثير النقود في الواقع لا يقتصر على السلوك الإنفاقي للمستهلكين و إنما يتعدى ذلك للتأثير على السلوك الإنفاقي للمستثمرين أيضا و على قرارهم في الاختيار بين الاحتفاظ بالأرصدة النقدية و استخدامها في شراء أوراق مالية كالأسهم و السندات.

- المقياس الرابع : (M4) ونستطيع إضافة ودائع أخرى إلى(M3) للوصول إلى (M4) حسب تدرج سيولة الودائع إلى أن نصل إلى الأصول المالية ذات السيولة العالية و التي عادة تستحق في فترات قصيرة تتراوح بين ثالثة أشهر وأهمها أذونات الخزينة و التي تصدرها الحكومات للاقتراض لفترات قصيرة وتكون غالبا سريعة التداول و يمكن تحويلها إلى أرصدة نقدية بسهولة ومع ذلك فهي لا تعتبر نقودا و

[1] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ،ص65

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ،ص ص 292 296.

إنما يطلق عليها أشباه النقود، و تضاف هذه الأوراق المالية إلى ما هو متداول من نقود أي إلى (M3)
إذا أردنا قياس درجة السيولة في الأسواق المالية و يطلق عليه مقياس السيولة حيث :

الأصول المالية العالية السيولة + M3 =M4

وبما أنه أصبح من المتعارف عليه في الدراسات السابقة التطبيقية عند البحث في تأثير النقود أو الثروة على النمو الاقتصادي يستخدم الباحثون مقياس M2 و الذي يسمى بالمفهوم الموسع لعرض النقود أو لكمية النقود في التداول، وقع الاختيار على هذا المقياس كأداة لتحليل أثر التمويل غير التقليدي.

فيما يلي رسم بياني لتبيان التغيير في المجمع النقدي M2 للفترة 2017-2021 (قراءة ثلاثية) :

الشكل رقم 02 : تغير المجمع النقدي M2 للفترة (2017-2021)

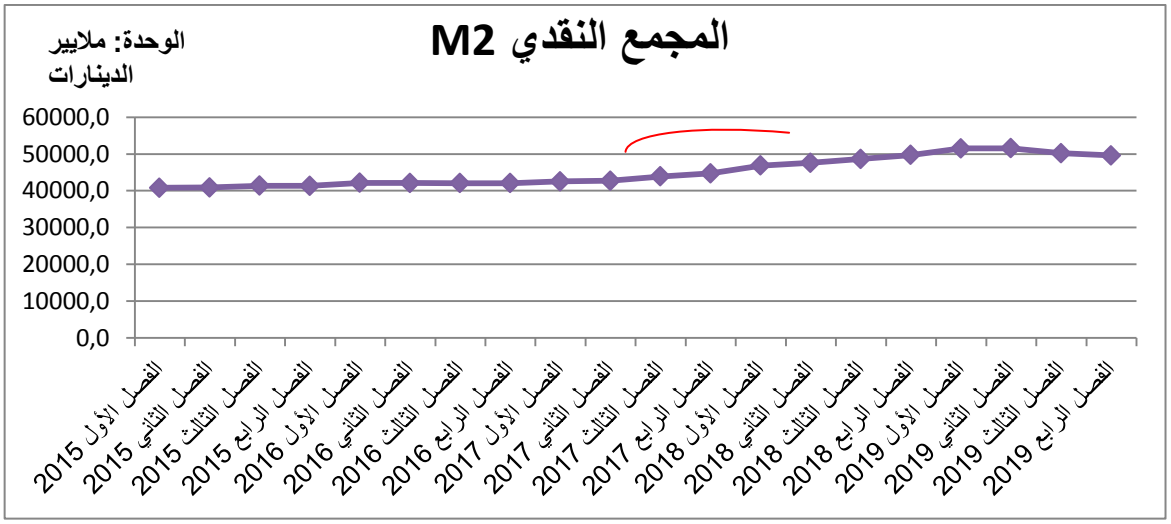

المصدر: إعتمادا على معطيات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

يتضح من خلال المنحنى البياني أعلاه، تغير المجمع النقدي M2 (الكتلة النقدية) للفترة 2017-2021، حيث يظهر تسجيل إرتفاع ملحوظ مع بداية تطبيق آلية التمويل غير التقليدي وخصوصا في الفصل الأول من سنة 2018 ليستمر إلى غاية الفصل الثاني من سنة 2019 و **يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التضخم الحاصل للكتلة النقدية نتيجة تنفيذ هذه الآلية**.

وللوصول إلى نتائج أكثر دلالة، سنقوم أدناه بالقراءة لنسبة نمو المجمع النقدي M2 مع نسبة النمو الاقتصادي حتى يتضح لنا سلوك المتغيرين إعتمادا على المعطيات السابقة:

الشكل رقم 03 : لنسبة نمو المجمع النقدي M2 مع نسبة النمو الاقتصادي (2017-2021)

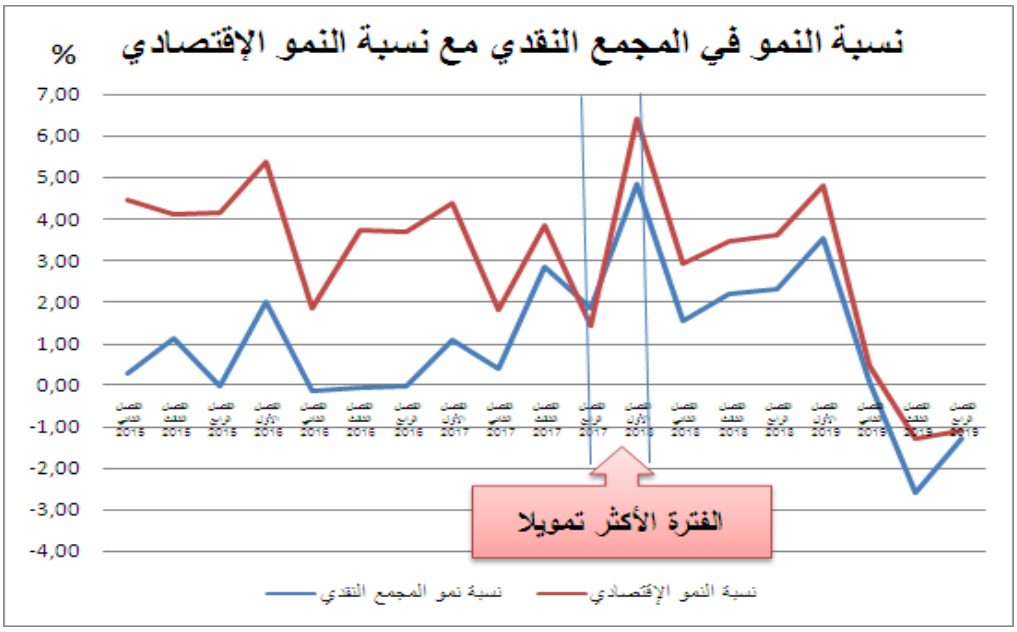

المصدر: إعتمادا على المعطيات السابقة.

تتأكد لنا النتائج المتحصل عليها سابقا من خلال المنحنى البياني أعلاه، حيث يظهر تسجيل إرتفاع ملحوظ مع بداية تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي وخصوصا في الفترة الممتدة من الفصل الرابع من سنة 2017 إلى نهاية الفصل الأول من سنة 2018 وهي الفترة الأكثر تمويلا بحيث تمت بداية عملية الإصدار النقدي بضخ حجم كبير من السيولة، وهي الفترة التي عرفت عملية تطهير الدين العمومي الداخلي[1] ، كما يظهر لنا العلاقة الطردية بين سلوك هذين المتغيرين نتيجة تنفيذ آلية التمويل غير التقليدي وهو ما تثبت عدم نجاعة هذه الآلية على المدى البعيد.

- **المطلب الثالث: انعكاس تطبيق آلية التمويل غير التقليدي على الدين العمومي الداخلي، دراسة حالة ميزانية التجهيز لولاية غرداية.**

يتم التطرق في هذا المطلب إلى إظهار انعكاس تطبيق التمويل غير التقليدي على الدين العمومي الداخلي خصوصا ما تعلق بتغطية الدين المسجل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة وهذا من خلال دراسة حالة ولاية غرداية.

و على سبيل التوضيح، فإن تنفيذ ميزانية التجهيز للدولة يتم عن طريق 03 برامج أساسية حسب الشكل أدناه:

[1] أنظر المطلب الثالث أدناه.

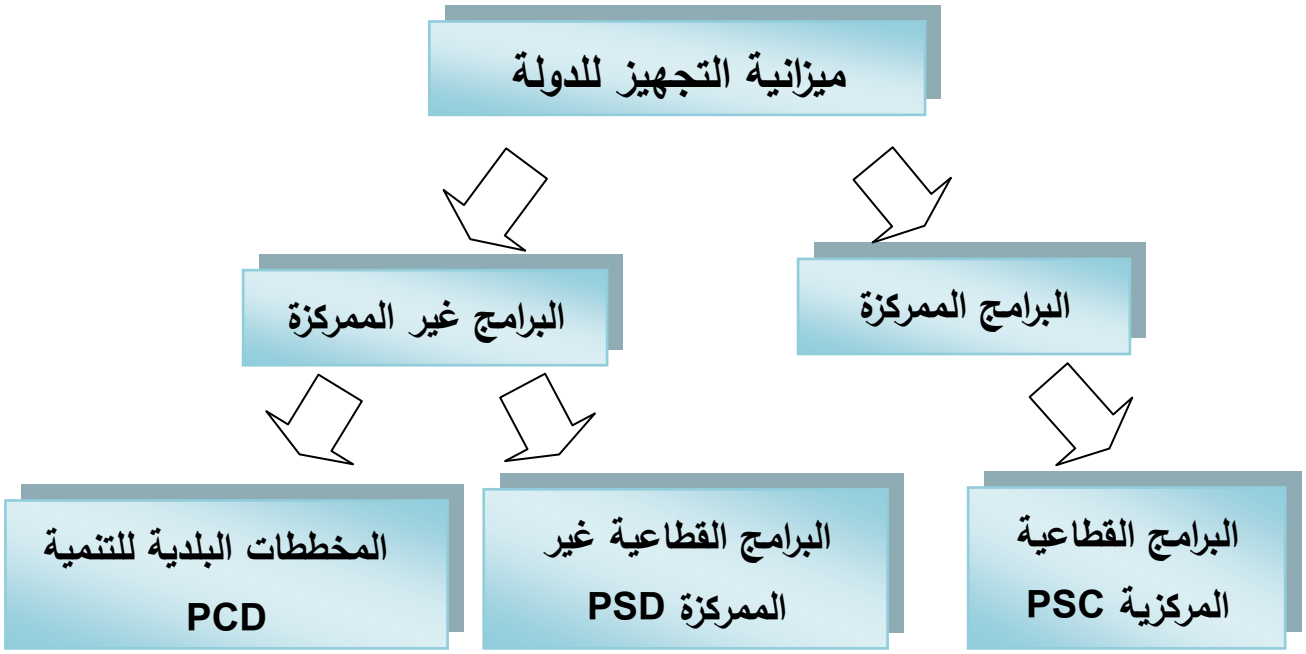

حيث تخص هذه النفقات:

- نفقات مشاريع التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها الوزارات والمؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي و الإدارات المتخصصة.
- نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها بصفة كاملة أو جزئية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و الثقافي و المهني.
- نفقات التجهيز العمومي للدولة التي تنجزها الجماعات الإقليمية (البلديات).
- تخصيصات وإعانات التجهيز من ميزانية الدولة الموجهة للتكفل بتبعات الخدمات العامة المفروضة من طرف الدولة أو المرتبطة بسياسة التهيئة العمرانية و/ أو البرامج الخاصة.

وقد شرعت مصالح وزارة المالية (المديرية العامة الميزانية) بعملية تطهير الدين العمومي المسجل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة من خلال 03 مراحل:

- ✓ **المرحلة الأولى:** تطهير الدين الدين العمومي عند تاريخ 30 أفريل 2017 [1] .
- ✓ **المرحلة الثانية:** تطهير الدين الدين العمومي للفترة من 01 ماي إلى غاية 31 أوت 2017.[2]

[1] Télèx n° 2852/MF/DGB/2017 du 17/05/2017 **relatif aux situations des créances impayées au 30/04/2017.**

[2] Télèx n° 4175/MF/DGB/2017 du 07/09/2017 **relatif aux situations des créances impayées intervenues sur le budget d'équipement de l'Etat entre le 1er mai au 31 aout 2017.**

✓ **المرحلة الثالثة:** تطهير الدين الدين العمومي للفترة من 01 سبتمبر إلى غاية 31 ديسمبر 2017.[1]

وفي ما يلي أدناه، نتطرق في الجدول أدناه إلى قراءة بالأرقام الحقيقية [2] لعملية تطهير الدين العمومي المسجل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة لولاية غرداية (لكل القطاعات):

جدول رقم (01): يبين عملية التطهير للدين العمومي المسجل بعنوان ميزانية التجهيز لولاية غرداية (كل قطاعات مجتمعة).

الوحدة: آلاف الدنانير.

	مبلغ الدين المسجل	مبلغ التطهير	%	مبلغ الدين المسجل	مبلغ التطهير	%	مبلغ الدين المسجل	مبلغ التطهير	%
المرحلة الأولى	2 921 013	860 898	29%						
المرحلة الثانية				3 364 718	2 518 746	75%			
المرحلة الثالثة							201 986	201986	100%

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية – مصلحة تنمية البرامج المحلية.

من خلال قراءة المعطيات المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا بشكل جلي أن انعكاس التمويل غير التقليدي كان "إيجابيا" بحيث ساهم بالتغطية الكلية للنفقات المرتبطة بميزانية التجهيز لولاية غرداية، لأنه بطبيعة الحال سمح بتوفير إعتمادات الدفع لتغطية النفقات المترتبة على الدولة تجاه مختلف مقاولات الإنجاز المتعاقد معها في إطار مشاريع ميزانية التجهيز للدولة.

[1] Télèx n° 86/MF/DGB/2018 du 04/01/2018 **relatif aux situations des créances impayées intervenues sur le budget d'équipement de l'Etat entre le 1er septembre au 31 décembre 2017.**

[2] Source : direction de la programmation et du suivi budgétaires Ghardaia (service SDDPL).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم تقييم انعكاس آلية التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية، وذلك من خلال معرفة تأثير هذه الآلية باستخدام مؤشر النمو ، المجمعات النقدية، إضافة إلى تحليل هذا التأثير على الدين العمومي الداخلي و الذي تناولنا من خلاله دراسة حالة حقيقية للدين المسجل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة في ولاية غرداية.

حيث تضمن مبحثين، المبحث الأول هو الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، حيث قسم إلى ثلاث مطالب (الإصلاحات الهيكلية بعنوان استعادة توازنات خزينة الدولة، بعنوان استعادة توازن ميزان المدفوعات و الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و المالية).

أما المبحث الثاني فهو التمويل غير التقليدي: المضمون و النتائج، حيث قسم إلى ثلاثة مطالب (قراءة للناتج المحلي الإجمالي PIB : احتساب النمو الاقتصادي للفترة : 2017-2021، قراءة للتغير في المجمع النقدي M2 لتحليل أثر التمويل غير التقليدي للفترة 2017-2021 ، و انعكاس تطبيق آلية التمويل غير التقليدي على الدين العمومي الداخلي، دراسة حالة ميزانية التجهيز لولاية غرداية.

ومن خلال ما توصل إليه يمكن القول أن التمويل غير التقليدي ساهم "بشكل ظرفي" في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل و قراءة مختلف المؤشرات من مؤشر النمو، الكتلة النقدية، و الدين العمومي الداخلي.

كما يمكن القول أنه بالرغم من أن الخزينة العمومية لجئت إلى سياسة التمويل غير التقليدي عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وهذا من أجل سد عجز الميزانية العامة و تفاديا للمديونية الخارجية، وكذا من أجل تحفيز الطلب الكلي، لكن تبقى هذه السياسات المستحدثة ظرفية لا يوجد مبرر لاستخدامها خلال الأوقات العادية لما لها من مخاطر على المدى البعيد.

الـــــخاتمة الـــــعامة

الـــــخاتمة العامة:

إن أزمة انهيار أسعار النفط التي مر بها الاقتصاد الجزائري و التي بدأت منذ الفصل الثاني من سنة 2014 ، و ما تبعها من عجز على مستوى الموازنة العامة، و عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، و في ظل كل هذه الظروف والمتغيرات أصبحت الحكومة الجزائرية مخيرة بين إما اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ومنه الرضوخ إلى الشروط التعسفية لصندوق النقد الدولي التي قد تكون على حساب السيادة الوطنية، أو الاستدانة الداخلية للخزينة العمومية للدولة من البنك المركزي، لكن انتهى الأمر إلى الخيار الثاني، الأمر الذي فرض ضرورة إجراء التعديل على قانون النقد و القرض من خلال استحداث المادة 45 مكرر.

ويظهر جليا أن أي دولة مرتاحة ظرفيا مع هذا الإجراء، لأنها مجبرة لا محالة على تمويل عجز الموازنة، في إطار السياسة النقدية غير تقليدية تحت عنوان التمويل غير التقليدي، لكن على المدى البعيد ما كان حلا مؤقتا سيصبح بمثابة أزمات مستقبلية، ولهذا لا بد على الحكومة الإسراع في إيجاد الحلول المناسبة قبل أن تفاقم الوضع أكثر.

يبقى الحل في استحداث آليات تمويل جديدة حقيقية عوض إقراض للخزينة العمومية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى بيئة اقتصادية قوية لتأتي بثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضن لمثل هذه الآليات المتقدمة، وهذا ما توصلنا إليه من خلال الوقوف على مدى تجسيد الإصلاحات الهيكلية التي في الغالب لم تجسد و بالتالي عدم الوصول إلى الأهداف المنشودة التي تتمثل أساسا في تحقيق التوازن في كل من خزينة الدولة و ميزان المدفوعات.

إضافة إلى ذلك، فإن البعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة هو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات للوصول إلى الاقتصاد المتماسك و القوي.

من خلال الدراسة الوصفية المتضمنة انعكاس التمويل غير التقليدي على النمو الاقتصادي، تم التوصل إلى أن تطبيق هذه الآلية قد ساهم "ظرفيا" في زيادة النمو الاقتصادي، أي على المدى القريب، من خلال الزيادة في الكتلة النقدية التي سمحت في زيادة قيمة الموارد الاقتصادية التي ينجر عنها الزيادة في القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات المنتجة بصفقة نهائية، إضافة إلى تطهير الدين العمومي الداخلي، لكن مثل هذه الآليات ينجر عنها مجموعة من الخاطر من بينها انخفاض المجمعات النقدية وانخفاض للناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد.

بناءاً على ما تم التوصل له على المستويين النظري والتطبيقي، يمكن تقديم مجموعة من النتائج للإجابة على التساؤلات والفرضيات التي تضمنتها المقدمة العامة، وهي:

1- النتائج المستمدة من الجانب النظري:

- تفاقم الركود الاقتصادي في البلدان المتقدمة منذ الأزمة المالية 2008 أدى إلى عجز السياسة النقدية على القيام بدورها التقليدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما استدعى إلى لجوء هذه البلدان لتطبيق سياسات جديدة غير تقليدية محل السياسة التقليدية.

- جعل دور هذه التقنية التمويلية مؤقتة فقط والإسراع في البحث عن البديل التمويلي الأنسب للاقتصاد موارد تمويل حقيقية، والذي حتى ولو كانت له آثارا سلبية على الاقتصاد الجزائري لن تكون بنفس شدة التمويل غير التقليدي.

سياسة طبع المزيد من الأوراق النقدية لتمويل عجز الموازنة العامة، وشراء المديونية الداخلية وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار تعكس الزيادة في معدل التضخم، في ظل غياب المقابل من القيمة المضافة المتأتية من الإنتاج الحقيقي، يعكس بدوره الزيادة في عجز الموازنة العامة.

2- النتائج المستمدة من الجانب التطبيقي:

- استخدام أدوات السياسة النقدية غير تقليدية (التمويل غير التقليدي) أمر غير مفيد، إلا في الظروف الاستثنائية، ولا يوجد مبرر لاستخدامها في الظروف العادية وأن البنك المركزي ينبغي أن يهدف إلى إعادة السوق لحالته الطبيعية، للقضاء على الحاجة إلى استخدام هذه الأدوات، وكذا عدم تمكن البنك

المركزي من تغطية تدني الموارد المالية بصفة دائمة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية نجاعة آلية التمويل غير التقليدي في التأثير على مؤشر النمو تكون ظرفية.

– إن تبني آلية التمويل غير التقليدي لم يكن خيارا حتميا على الحكومة لزيادة الكتلة النقدية، فربما كان الرجوع إلى تبني أحد أهم أدوات السياسة النقدية غير التقليدية كالتيسير الكمي مثلا والذي يقوم على أساسه البنك المركزي باستخدام النقود المصدرة من قبله لشراء الأوراق المالية لتحقيق عدة أهداف، منها: رفع أسعار الأوراق المالية بسبب ازدياد الطلب عليها، وزيادة سيولة المصارف التجارية، وبالتالي معالجة أزمة السيولة، وهو عكس ما طبق في الجزائر أي الطبع المباشر للنقود وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– ومما تم التوصل إليه أن بنك الجزائر تمكن بصفة كلية جراء إستخدام آلية التمويل غير التقليدي من تغطية الدين العمومي الداخلي و الذي في غالبيته مسجل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

– وقد تم التوصل أيضا إلى أن عدم التطبيق الكلي للإصلاحات الهيكلية الإقتصادية و المالية و التي تم مرافقتها بآلية التمويل غير التقليدي لم يسمح بتحقيق التوازن على مستوى خزينة الدولة و ميزان المدفوعات.

3– الاقتراحات والتوصيات:

بعد عرض جملة النتائج المتوصل إليها يمكننا صياغة الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ✓ استغلال سياسة التمويل غير التقليدي، وما يترتب عنه من ارتفاع للسيولة في السوق وانخفاض التكلفة لدعم استقرار القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
- ✓ التفعيل الكامل لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.
- ✓ ضرورة تحيين المرسوم التنفيذي رقم 09–148 مؤرخ في 02 مايو 2009، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98–227 المؤرخ 13 يوليو 1998 والمتعلق بنفقات التجهيز للدولة الذي بدوره سيفضي إلى التحكم في مستوى النفقات العمومية.
- ✓ الضرورة الملحة لتحسين الإيرادات الجباية العادية لا سيما ما تعلق بـــ:
  - التعجيل ببرنامج إنجاز مراكز الضرائب من أجل الرفع من مستويات التحصيل الجبائي.

- مكافحة الغش الجبائي وتحسين التحصيل من خلال مراجعة وتعزيز القواعد التي تحكم تحصيل الضرائب ومراجعة أدوات التحقيقات.

- ✓ ضرورة حد الحكومة من الإنفاق العمومي وضرورة التزامها دستوريا بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنفقات، وهذا من خلال إنجاز الإحصاء الوطني لمداخيل الأسر تحضيرا لترشيد سياسة الإعانات العمومية و التي كان من المزمع الشروع فيها خلال سنة 2018.
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد، وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسين مناخ العمال وجاذبية وجهة الجزائر فيما يخص الاستثمارات المباشرة الأجنبية.
- ✓ إصلاحات المنظومة البنكية من خلال تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكمها، ومواصلة عصرنة أنظمة الدفع والأنظمة الإلكترونية وتطوير سوق القرض.
- ✓ التخلص من سياسة التقشف وآثارها السلبية على الاقتصاد، واعتماد سياسة عقلانية التمويل، وآثارها الايجابية في تنشيط السوق المالي الجزائري مع تشجيع البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية للولوج إليه.
- ✓ عصرنة النظام المصرفي الجزائري بالشكل الذي يسمح بتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لبنك الجزائر لفعالية السياسات النقدية المنفذة.
- ✓ السعي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بتنويع المنتجات، وزيادة كفاءة عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية وتوفير الموارد اللازمة للحد من الآثار التضخمية وكذا انخفاض قيمة العملة الوطنية.

قائمة المراجع

قائمة المـــــراجع:

I. الكتب:

- هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2، 2005.
- أحمد شعبان محمد علي، "**السياسات النقدية والمصرفية**"، دار التعليم الجامعي لطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية 2013.
- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، "**البنوك المركزية والسياسات النقدية**"، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2005.
- أحمد هني، "**العملة و النقود**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- صالح فاتح، "**النقود والسياسة النقدية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2005.
- هيل عجمي وجميل الجنابي، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، الأردن 2009 .
- عبد الله خبابة ، "**الاقتصاد المصرفي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2008 .
- أنس البكري ووليد صافي، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
- طاهر فاضل البياتي، **النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2013.
- حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2000.
- سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة 2005.
- محمد ضيف الله القطا بري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن 2009 .
- عبد الله عقيل جاسم، **المصارف النقود**، الطبعة الثانية، دار مجدولا للنشر، الأردن 1999.
- أعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن2011 .
- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، دار ثراء للنشر، عمان 2009.

- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 79-80.
- حربي محمد موسى عريقات، **التنمية و التخطيط الاقتصادي- مفاهيم و تجارب**، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان2013.
- علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الاردن، 2009.
- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن.
- عبد المطلب عبد المجيد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010
- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 .
- مدحت قريشي، **التنمية الإقتصادية (نظريات و سياسات موضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007 ، الأردن.
- محفوظ لشعب، "**الوجيز في القانون المصرفي الجزائري**"، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
- نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2001 .

II. الرسائل الجامعية:

- عدة أسماء، **اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران 2 ،الجزائر، 2015-2016.
- ابتهال حامد عبد الحي جابر، "**تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان**"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، السودان 2016.

- لحسن دردوري، " **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر – تونس** "، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2014.
- زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2013/2014.
- حداشي حكيم، **اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.
- بلعلي حسني مبارك، "**إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**"، . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة منتوري، 2012.
- بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)** ،"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي"، جامعة الحاج لخضر 2016.
- ريم عمري، **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2017.
- بلقلة إبراهيم ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008 – 2009.
- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)** أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

III. المجلات و المقالات:

- لحسن دردوري، "**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14 ،جامعة بسكرة، 2 ديسمبر 2013 .

- علي صاري، **السياسة النقدية غير التقليدية الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4 ، 2013.
- سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع أشارة للعراق للمدة 2003-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 18،العدد 68 ،جامعة بغداد، ماي 2015.
- د مولود مجمد غزيل و د علي صاري "**حرب العملات الأزمة القادمة**" دراسات – مجلة دولية علمية محكمة – جامعة الأغواط – العدد الاقتصادي: 72 أ – سبتمبر 2017 – جامعة الأغواط ص 76.
- دليلة طالب، **قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، مجلة البحوث في الاقتصاد و الإدارة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 4 ، 2015 .
- نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، **فاعلية أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية للبنك المركزي في مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 44، الجزائر 2015.
- ناصر وراق علي وراق " **أثر عرض النقود على عجز الموازنة العامة في السودان 1996 – 2014**"، مـــجلة الدراسات الـــعليا – جـــامعة النيلين، المجلد 04، العدد 15، بـتاريخ: 01-02-2016 .

IV. الملتقيات و المحاضرات:

- قرود علي، كيحل عبد الباقي، **الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 – 2015**، (ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، "**دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**"، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، 29 و 2004/10/30 .

V. القوانين، المراسيم و التعليمات:

- القانون رقم 17-10 المؤرخ في 02 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017، المتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ 1 في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 المتعلق **بالنقد و القرض**.
- القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 والمتضمن **قانون المالية لسنة 2017**.
- المرسوم التنفيذي رقم 18-86 مؤرخ في 5 مارس 2018، يتضمن **آلية متابعة التدابير و الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي** – الجريدة الرسمية لسنة 2018 العدد 15.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-148 مؤرخ في 02 مايو 2009، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ 13 يوليو 1998 **والمتعلق بنفقات التجهيز للدولة.**
- التعليمة رقم 1380/ و أ بتاريخ 12 جويلية 2020 **المتعلقة برفع التجميد على عملتين للتجهيز العمومي مسجلتين لفائدة ولاية غرداية.**
- المذكرة رقم 1039/ م د / و أ المؤرخة في 28 أكتوبر 2019 الصادرة عن الوزير الأول **و المتضمنة تدابير لا مركزية عمل السلطات العمومية.**

-Télèx n° 2852/MF/DGB/2017 du 17/05/2017 **relatif aux situations des créances impayées au 30/04/2017.**

-Télèx n° 4175/MF/DGB/2017 du 07/09/2017 **relatif aux situations des créances impayées intervenues sur le budget d'équipement de l'Etat entre le 1er mai au 31 aout 2017.**

-Télèx n° 86/MF/DGB/2018 du 04/01/2018 **relatif aux situations des créances impayées intervenues sur le budget d'équipement de l'Etat entre le 1er septembre au 31 décembre 2017.**

الـــــفهرس

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
الإهداء.	
شكر و تقدير.	
قائمة المحتويات.	
المقدمة العامة.	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل غير التقليدي و النمو الإقتصادي.	43-16
تمهيد	16
المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة النقدية التقليدية و غير التقليدية و الموازنة العامة.	28-17
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية التقليدية، أهدافها و أدواتها.	22-17
المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية، شروط تنفيذها و أدواتها.	24-22
المطلب الثالث: طرق تمويل العجز في الموازنة العامة.	28-25
المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي محدداته و نماذجه	35-29
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي. المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.	31-29 32-31
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.	35-33
المبحث الثالث: التمويل غير التقليدي كأداة للسياسة النقدية غير التقليدية.	42-36
المطلب الأول: مبادئ قانون النقد و القرض.	38-36
المطلب الثاني : مضمون و أهداف قانون النقد و القرض.	41-38
المطلب الثالث: علاقة التمويل غير التقليدي بقانون النقد و القرض في ظل أحكام القانون 17-10.	42-41
خلاصة الفصل الأول.	43
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لإنعكاسات التمويل غير التقليدي على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2017-2021 .	61-45
تمهيد.	45
المبحث الأول: الإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ آلية التمويل غير	52-46

الـــفهرس:

التقليدي.	
المطلب الأول: الإصلاحات الهيكلية بعنوان إستعادة توازنات خزينة الدولة.	48-46
المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية بعنوان إستعادة توازن ميزان المدفوعات.	49-48
المطلب الثالث: الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية و المالية.	52-49
المبحث الثاني: التمويل غير التقليدي المضمون و النتائج.	61-53
المطلب الأول: قراءة للناتج المحلي الإجمالي PIB : إحتساب النمو الإقتصادي للفترة : 2017-2021.	55-53
المطلب الثاني: قراءة للتغير في المجمع النقدي M2 لتحليل أثر التمويل غير التقليدي للفترة 2017-2021.	58-55
المطلب الثالث: إنعكاس تطبيق آلية التمويل غير التقليدي على الدين العمومي الداخلي، دراسة حالة ميزانية التجهيز لولاية غرداية.	60-58
خلاصة الفصل الثاني.	61
الخاتمة العامة.	66-63
قائمة المراجع.	72-68
الفهرس.	75-74
الملاحق.	

المـــــلاحق

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ISTERE DES FINANCES
IRECTION GENERALE
DU BUDGET

ة المالية
ية العامة
يزانية

URGENT

N° 2797 MF/DGB/2017

17 MAI 2017

TELEX

Expéditeur : Ministère des Finances (Le Directeur Général du Budget)

Destinataires : Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget
En communication :
* Mesdames et Messieurs :
-les Directeurs de la Programmation et du Suivi Budgétaire.
-Les Contrôleurs Financiers des Wilayas

Objet : A/S situations des créances impayées au 30 avril 2017

Réf : Mon envoi n°2797 MF/DGB/2017 du 15 mai 2017

Additionnellement à mon envoi sus référencé -stop- se rapportant à la transmission du montant des créances enregistrées au 30 avril 2017 – stop- honneur porter à votre connaissance les précisions à ce sujet –stop- il s'agit de communiquer les montants des situations de travaux exécutés et non payés à la date du 30 avril 2017 **non couvertes par des crédits de paiement notifiés à ce jour** –stop- en veillant à faire la distinction entre les créances impayées relevant de l'exercice 2016 (colonne 01 du tableau) –stop- et les créances relevant de l'activité 2017 (colonne 02) –stop- en apportant les éléments justifiant ces situations dans la colonne du tableau intitulée « observation » -stop- il demeure entendu que les pièces justificatives doivent être disponibles -stop- et peuvent être demandées au besoin si nécessaire –stop- vous rappelle que le délai de rigueur pour la transmission du tableau demandé (format excel) est maintenu pour le jeudi 18 mai 2017 à 12heures –stop- par courrier électronique à l'adresse e-mail « kheireddine.yasri@mf.gov.dz –stop- urgence signalée –stop- signé le Directeur Général du Budget Mr.Farid BAKA –stop et fin.

المدير العام للميزانية
فريد باقة

المـــلاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ERE DES FINANCES — ة المالية

CTION GENERALE DU BUDGET — ية العامة زانية

URGENT

MF/DGB/2017

07 SEP. 20
jeudi
Rappel
Samedi

TELEX

Expéditeur : Ministère des Finances (Le Directeur Général du Budget)

Destinataires : Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget
En communication :
* Mesdames et Messieurs :
-les Directeurs de la Programmation et du Suivi Budgétaire.
-Les Contrôleurs Financiers des Wilayas

Objet : A/S situations des créances impayées intervenues sur le budget d'équipement de l'Etat du 1er Mai au 31 Août 2017.

Honneur vous demander bien vouloir transmettre à la Direction Générale du Budget -Stop- le montant des créances supplémentaires éventuelles enregistrées entre le 1er mai et le 31 août 2017 – Stop- dûment justifié –Stop- étant entendu par « créances enregistrées » -Stop- les montants des situations des travaux exécutés et non payés durant la période considérée –Stop- et non couvertes par les crédits de paiement notifiés à ce jour – Stop- pour les programmes sectoriels déconcentrés notifiés à l'indicatif du Wali –Stop- en veillant à joindre les pièces justificatives y relatives –Stop- qui devront être transmises à la DGB dans les meilleurs délais possibles –Stop- prière inviter vos services à faire retour du tableau joint en annexe dûment renseigné (format excel) avant le mardi 12 septembre 2017 à 12heures –Stop- par courrier électronique à l'adresse e-mail « kheireddine.yasri@mf.gov.dz » –Stop- urgence signalée –Stop- signé le Directeur Général du Budget Mr.Farid BAKA –Stop et fin.

المدير العام للميزانية
فريد باقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

NISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE
DU BUDGET

وزارة المالية

المديرية العامة
للميزانية

N° 86 MF/DGB/2018

04 JAN. 2018

TELEX

Expéditeur : Ministère des Finances (Le Directeur Général du Budget)

Destinataires : -Madame et Messieurs les Wali
-Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget
En communication :
* Mesdames et Messieurs :
-les Directeurs de la Programmation et du Suivi Budgétaire.
-Les Contrôleurs Financiers des Wilayas

Objet : A/S situations des créances impayées intervenues sur le budget d'équipement de l'Etat entre le 1er septembre au 31 décembre 2017

Réf : Note n°232/PM du 10 octobre 2017

En application des instructions de Monsieur le Premier Ministre contenues dans son envoi sus référencé -Stop- et à l'effet de procéder à l'apurement définitif des créances de l'exercice 2017 –Stop- Honneur vous demander bien vouloir transmettre à la Direction Générale du Budget -Stop- le montant des créances supplémentaires éventuelles enregistrées entre le 1er septembre et le 31 décembre 2017– Stop- dûment justifié –Stop- étant entendu par « créances enregistrées » -Stop- les montants des situations des travaux exécutés et non payés –Stop- et non couvertes par les crédits de paiement notifiés – Stop- pour les programmes déconcentrés (PSD-PCD)–Stop- en veillant à joindre les pièces justificatives y relatives dûment **revêtues de la mention « service fait » et un état consolidé des créances validé par le gestionnaire concerné** –Stop- et qui devront être transmis à la DGB selon les modalités qui vous seront précisées très prochainement –Stop- les DRB sont chargés de présenter une première restitution en faisant retour du tableau joint en annexe dûment renseigné (format excel) -Stop- avant le jeudi 18 janvier 2018 –Stop- par courrier électronique à l'adresse e-mail « kheireddine.yasri@mf.gov.dz » –Stop- urgence signalée –Stop- signé le Directeur Général du Budget Mr.Farid BAKA –Stop et fin.

المـــلاحق:

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المـــالية

المديريـــة العـــامة

للميزانية

NISTERE DES FINANCES

IRECTION GENERALE DU BUDGET

المديرية الجهوية للميزانية بورقلة

12 NOV. 2019

رقم و.م/ م.ع.م/ 2019

00005425

السادة المدراء الجهويين للميزانية

الجزائر - سطيف – وهران – عنابة – الشلف – ورقلة - بشار

الموضوع: ف/ي تدابير لامركزية عمل السلطات العمومية.

المرجع: المذكرة رقم 1039/م. د/و.أ المؤرخة في 28 أكتوبر 2019.

إن تنفيذ تدابير لامركزية عمل السلطات العمومية قد كان موضوع التعليمة رقم 989/و.أ المؤرخة في 27 أكتوبر 2018 و المدعمة بالمذكرة رقم 1039/ م.د/ و.أ المؤرخة في 28 أكتوبر 2019 المرسلة من طرف مصالح السيد الوزير الاول، حيث تتعلق النقطة VII فيها بتغيير مواقع انجاز مشاريع المنشآت الأساسية العمومية رسميا و التي تتطلب تغيير موضع انشائها في إقليم الولاية ذاتها.

تبعا للإرسال المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني أن أطلب منكم إصدار تعليمات إلى المصالح المختصة التابعة لسلطتكم الإقليمية للشروع في تنفيذ التعليمة المذكورة سابقا و التي تتمثل في السماح بتغيير مواقع انجاز مشاريع المنشآت العمومية المسجلة باسم الولاة، في إقليم الولاية ذاتها، وذلك بالحرص على احترام التشريع و التنظيم المعمول به.

اعتمادا على تعاونكم المعتاد لتطبيق هذا التدبير، تفضلوا، السادة المدراء، بقبول فائق اعتباري.

المدير العام للميزانية

فريد باشه

المديرية الجهوية للميزانية بورقلة
نيابة مديرية تطبيق تنظيم ميزانية الدولة و الجماعات المحلية و المراقبة المالية في الولايات و البلديات
الوصول 27 نوفمبر 2019
الرقم 69

PCD

DE :MF TELEX N° FAX :021595102 11 Déc. 2016 15:41 P 1 23377

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE
DU BUDGET

N° /MF/DGB/2016
00006865

11 DEC 2016 URGENT

DIRECTION GENERLE
DE LA COMPTABILITE

N°/(0)/MF/DGC/2016

TELEX

EXP : MINISTERE DES FINANCES – DGB / DGC.

DEST : MESDAMES ET MESSIEURS:
- LES DIRECTEURS DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE,
- LE TRESORIER CENTRAL,
- LES TRESORIERS DE WILAYAS,
- LES CONTROLEURS FINANCIERS PLACES AUPRES DES MINISTERES
- LES CONTROLEURS FINANCIERS PLACES AUPRES DES WILAYAS.

OBJET : A/S PLAFONNEMENT DES DEPENSES PUBLIQUES AU TITRE DE L'EXERCICE 2016.

AFIN DE LEVER TOUTE INTERPRETATION DIVERGENTE STOP EN MATIERE D'EXECUTION DE LA PROCEDURE DE PLAFONNEMENT DES DEPENSES AU TITRE DE L'EXERCICE 2016 DECIDEE PAR LES POUVOIRS PUBLICS STOP LES PRECISIONS SUIVANTES SONT APPORTEES STOP -

1°) AU TITRE DU PROGRAMME CENTRALISE STOP LE PLAFONNEMENT DES DEPENSES EST APPLIQUE AU NIVEAU DU TRESORIER CENTRAL STOP EN TENANT COMPTE DES DELEGATIONS DE CREDITS TRANSMISES PAR LES SECTEURS CONCERNES STOP

2°) POUR LES PROGRAMMES SUD ET HAUTS PLATEAUX STOP NE SONT CONCERNES PAR LE PLAFONNEMENT QUE LES PROGRAMMES DISPOSANT DES AUTORISATIONS DE PROGRAMMES FINANCEES PAR LES CREDITS DE PAIEMENT NOTIFIES PAR LES SERVICES DE LA DIRECTION GENERALE DU BUDGET STOP

3°) POUR CE QUI EST DES PCD STOP LE PLAFONNEMENTS DES DEPENSES EST AUTORISE A CONCURRENCE DES CREDITS DE PAIEMENT NOTIFIES POUR 2016 STOP

4°) S'AGISSANT DES DEPASSEMENTS CONSTATES LORS DE LA RECEPTION DU PLAFONNEMENT INITIAL STOP LEUR MONTANT DOIT ETRE PRIS EN CHARGE DANS LA LIMITE DU PLAFONNEMENT AUTORISE STOP A TRAVERS UN REAMENAGEMENT DE LA REPARTITION GLOBALE DU PLAFONNEMENT DES DEPENSES AUTORISEES DU DEPARTEMENT MINISTERIEL CONCERNE. EN CONCERTATION ET APRES VALIDATION ENTRE LES STRUCTURES DECONCENTREES ET LEUR TUTELLE CENTRALISEE STOP

.../...

المـــلاحق:

PAR AILLEURS IL A ETE SIGNALE DES DEPASSEMENTS RESULTANT DE CHEVAUCHEMENTS AU NIVEAU DES SOUS SECTEURS ENTRE PROGRAMMES CENTRALISES ET DECONCENTRES STOP POUR PERMETTRE LE TRAITEMENT DE CE CAS STOP LES TRESORIERS DE WILAYA ET LE TRESORIER CENTRAL TRANSMETTRONT ***EN EXTREME URGENCE*** A LA DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE UNE SITUATION RETRACANT CLAIREMENT LES DEPASSEMENTS DONT IL S'AGIT STOP

5°) UN POINT DE SITUATION SUR LA MISE EN ŒUVRE DES MESURES CI-DESSUS STOP VISE CONJOINTEMENT PAR LES TRESORIERS DE WILAYA ET LES DIRECTEURS DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE (POUR LE BUDGET D'EQUIPEMENT) ET PAR LES CONTROLEURS FINANCIERS (POUR LE BUDGET DE FONCTIONNEMENT) STOP DOIT PARVENIR A LA DIRECTION GENERALE DU BUDGET ET A LA DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITE AU PLUS TARD LE 20 DECEMBRE 2016 STOP PARFAITE CONSIDERATION STOP ET FIN SIGNE LE DIRECTEUR GENERAL DU BUDGET Mr. FARID BAKA ET LE DIRECTEUR GENERAL DE LA COMPTABILITE Mr. MOHAMED LARBI GHANEM.

LE DIRECTEUR GENERAL
DU BUDGET

المدير العام للميزانية

فريد باقه

LE DIRECTEUR GENERAL
DE LA COMPTABILITE

المدير العام للمحاسبة

إمضاء : أ.م.ع. غانم

COPIE POUR INFORMATION:
- MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU BUDGET
- MESIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU TRESOR

المـــلاحق:

DE :MF TELEX N° FAX :021595102 13 Déc. 2016 16:29 P 1

-81983

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE
DU BUDGET

N°6910 MF/DGB/2016

URGENT

13 DEC. 2016

TELEX

EXP : Ministère des Finances

DEST : Mesdames et Messieurs
- les Secrétaires Généraux des Ministères
- les Walis

2016 ديسمبر 13

Objet : A/S plafonnement des dépenses et décaissements pour 2017.

Honneur vous faire connaitre que les crédits de paiement et les crédits du budget de fonctionnement arrêtés pour 2017 -stop- confèrent aux crédits budgétaires prévus –stop- le niveau « plafond » des dépenses autorisées pour 2017 –stop- qui devront toutefois faire l'objet d'un étalement sur l'exercice 2017 –stop- aussi et à l'effet d'éviter la reproduction de la situation des créances impayées qui a prévalu en 2016 -stop- notamment pour des engagements de situations de travaux au delà des décaissements autorisés –stop- j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir inviter vos services habilités –stop- à procéder à l'établissement d'un plan de décaissement mensuel –stop- des crédits de paiement qui vous seront prochainement notifiés-stop- en privilégiant les actions prioritaires –stop- Il demeure entendu que l'intervention des services concernés du Ministère des Finances (DGB-DGC) –stop- reste subordonnée à la disponibilité dudit plan –stop- Parfaite considération –stop et fin- Signé le Directeur Général du Budget Mr.Farid BAKA.

المدير العام للميزانية
فريد باكة

Copie à

- Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité
- Monsieur le Directeur Général du Trésor
- Messieurs les Directeurs Régionaux du Budget

2016 ديسمبر 15
986

2016 ديسمبر 19
29806

13/12/2016 16:38:04

المـــلاحق:

DE : N° FAX : 09 Août 2015 18:26 P 1

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DU BUDGET

المديـرية العـامة للميزانيـة

N° 4284 /MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 **ALGER, LE** 03 AOUT 2015

TELEX

EXP : MINISTERE DES FINANCES - DIRECTION GENERALE DU BUDGET -

DES : MESSIEURS LES DIRECTEURS REGIONAUX DU BUDGET.

EN COMMUNICATION :
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES MINISTERES, INSTITUTIONS ET ETABLISSEMENTS PUBLICS ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES WILAYAS ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES CONTROLEURS FINANCIERS AUPRES DES COMMUNES ;
- MESDAMES ET MESSIEURS LES DIRECTEURS DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE.

OBJET : A/S PRECISIONS COMPLEMENTAIRES CONCERNANT LA MISE EN ŒUVRE DES MESURES CONCERNANT LE GEL.

REFER :
- ENVOI N° 1356/DC/PM DU 1ER AOUT 2015 DE MONSIEUR LE DIRECTEUR DE CABINET DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE ;
- TELEX N° 3455/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 DU 25 JUIN 2015 RELATIF AUX DEPENSES D'EQUIPEMENT.

ADDITIONNELEMENT A MON TELEX N° 3455/MF/DGB/DRBCD/SDR/2015 DU 25 JUIN 2015 ET EN EXECUTION DES INSTRUCTIONS DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE CONTENUES DANS L'ENVOI N° 1356/DC/PM VISE EN REFERENCE **STOP** HONNEUR VOUS INFORMER DES PRECISIONS SUIVANTES **STOP** :

1/ GEL DES PROJETS D'EQUIPEMENT NON LANCES :

SONT CONCERNES, A L'EXCEPTION DES PROGRAMMES DE DEVELOPPEMENT LOCAUX (PCD), L'ENSEMBLE DES PROJETS N'AYANT PAS FAIT L'OBJET DE NOTIFICATION D'ORDRE DE SERVICE, Y COMPRIS CEUX FINANCES AU TITRE DES COMPTES D'AFFECTATION SPECIALE ;

2/ REPORT DES OPERATIONS D'ACQUISITION DE VEHICULES ADMINISTRATIFS A L'ANNEE 2016 :

LA DIRECTIVE DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE RELATIVE AU REPORT A L'EXERCICE 2016 DE TOUTE OPERATION D'ACQUISITION DE VEHICULES EST CONFIRMEE, Y COMPRIS POUR CELLES DONT LES CREDITS ONT ÉTÉ DÉJÀ INSCRITS AU TITRE DU BUDGET DE 2015.

CETTE MESURE DEVRA S'APPLIQUER EGALEMENT, SAUF ACCORD PREALABLE DE MONSIEUR LE PREMIER MINISTRE, AUX PROJETS DE MARCHES PORTANT SUR L'ACQUISITION DE VEHICULES AYANT FAIT L'OBJET D'UN VISA DELIVRE PAR LA COMMISSION DES MARCHES PUBLICS COMPETENTE ET QUI N'ONT PAS FAIT L'OBET D'UN ENGAGEMENT OU D'UN PAIEMENT **STOP** PARFAITE CONSIDERATION **STOP ET FIN LE DIRECTEUR GENERAL DU BUDGET, SIGNE MONSIEUR FARID BAKA.**

المدير العام للميزانية

فريد بقة

Copie pour information à :
Monsieur le Directeur Général de la Comptabilité.